الفصل الثاني

سير أعلام النبلاء

منهجه وأهميته

أولاً ـ عنوان الكتاب وتأليفه:

سَمَّاه صلاحُ الدين الصَّفَديُّ[1] وابنُ دقماق[2]: «تاريخ النبلاء»، وابنُ شاكر الكتبي[3]: «تاريخَ العلماء النبلاء»، وتاجُ الدين السبكي[4]: «كتابَ النبلاء»، وسبطُ ابن حجر[5]: «أعيانَ النبلاء». وسماه كُلٌّ مِن الحُسيني[6]، وابنُ ناصر الدين[7]، وابن حجر[8]، والسخاوي[9]: «سير النبلاء». أما «سيرُ أعلام النبلاء» فقد جاء مخطوطاً على طُرَر المجلداتِ الموجودة في مكتبة السلطان أحمد الثالث ذوات الرقم ٢٩١٠ / A ، وهي النسخةُ الأولى التي

---

(١) الوافي: ٢/١٦٣ .
(٢) ترجمان الزمان، الورقة: ٩٨ .
(٣) فوات الوفيات: ٢/١٨٣، وعيون التواريخ، الورقة ٨٦ (كيمبرج ٢٩٢٣) .
(٤) طبقات الشافعية: ٩/١٠٤.
(٥) رونق الألفاظ، الورقة: ١٨٠ .
(٦) الذيل على ذيل العبر: ٢٦٨ .
(٧) الرد الوافر: ٣١.
(٨) الدرر الكامنة: ٣/٤٢٦.
(٩) الإعلان بالتوبيخ: ٦٧٤ .

نسِخَتْ عن نسخة المؤلف التي بخطه وكُتِبتْ في حياته في السنوات ٧٣٩ ـ ٧٤٣ هـ، وهو العنوان الأكثر دقة وكمالاً، لذلك اعتمده محققو الكتاب.

وقد ألف الذهبي كتابه هذا بعدَ كتابهِ العظيم «تاريخِ الإسلام ووفياتِ المشاهيرِ والأعلام» الذي انتهى مِن تأليفه أول مرة سنة ٧١٤ هـ ثم أعاد النظرَ فيه، وَبيّض قسماً مِنه سنة ٧٢٦ هـ[١]. وقد أشار المؤلفُ إلى بعض كُتبه الأخرى، وأحالَ عليها في كتابه «السير». وحينما ذكر تلميذُه الصلاحُ الصفدي بعضَ كتب الذهبي الخاصة بتراجم الأعيان مثل «نفض الجعبة في أخبار شعبة» و«قضِّ نهارك بأخبار ابن المبارك» وغيرهما قال: «وله في تراجم الأعيانِ لكل واحد مصنف قائم الذات مثل الأئمة الأربع ومن جرى مجراهم، لكنه أدخل الجميع في «تاريخ النبلاء»[٢]. وهذا النص يوضح أنه ألف «السير» بعد تأليفِه لِكل تلك التراجم المفردة الكثيرة، ويُلاحظ أن ناسخ أول نسخة من الكتاب قد بدأ بنسخها في سنة ٧٣٩ هـ وانتهى من المجلد الثالث عشر في أوائل سنة ٧٤٣ هـ، وهذا يعني أن المؤلف كان قد انتهى من تأليف كتابه سنة ٧٣٩ هـ أو قبلها. وقد جزم الدكتور الفاضل صلاح الدين المنجد بتأليف الكتاب سنة ٧٣٩ هـ، من غير دليل[٣] سوى أن الناسخ ابن طوغان قد بدأ بنسخ نسخته في هذه السنة. أما نحن فنعتقد أنه بدأ في تأليف الكتاب سنة ٧٣٢ هـ أو قبيلها بقليل، ودليلنا على ذلك قول المؤلف الذهبي في ترجمة العباس عم النبي ﷺ: «وقد صار الملك في ذرية العباس، واستمر ذلك، وتداوله تسعة وثلاثون خليفة إلى وقتنا هذا، وذلك ست مئة عام، أولهم السفاح. وخليفة زماننا المستكفي له الاسم المنبري، والعقد والحل بيد

---

(١) انظر التفاصيل في كتابي: الذهبي: ٢٥ فما بعد.

(٢) الوافي بالوفيات، ٢/١٦٤.

(٣) انظر مقدمته للجزء الأول الذي نشره من السير ص ٣٨.

السلطان الملك الناصر، أيدهما الله»[١]. ولما كان العباسيون قد تقلدوا الحكم سنة ١٣٢ هـ كما هو مشهور فيكون زمانه الذي أشار إليه هو سنة ٧٣٢ هـ، والمستكفي بالله هذا هو أبو الربيع سليمان بن أحمد، ولد سنة ٦٨٣ هـ وخطب له بمصر بعد وفاة أبيه سنة ٧٠١ هـ، وقد ساءت حاله مع السلطان الناصر في آخر أيامه، فأخرجه السلطان إلى قوص من صعيد مصر سنة ٧٣٨ هـ فأقام بها إلى حين وفاته سنة ٧٤٠ هـ[٢]. وليس من المعقول أن يستغرق تأليف الكتاب سبع سنوات ومعظم مادته كانت جاهزة عند مؤلفه بسبب أنه ألفه بعد تاريخ الكبير «تاريخ الإسلام».

ثانياً ــ نِطاق الكتابِ وعدد مجلداته:

جعلَ الذهبيُّ كتابَهُ «سير أعلام النبلاء» في أربعة عشر مجلداً راعى فيها التناسُقَ مِن حيث عددُ الأوراق، ولم يُراع في الأغلب ناحية تنظيمية أخرى، لذلك وجدنا النُّساخ ـ فيما بعد ـ لم يُلزِمُوا أنفسَهُم بتقسيم المؤلف[٣].

وقد أفردَ الذهبيُّ المجلدين الأول والثاني للسيرة النبوية الشريفة وسير الخلفاء الراشدين، لكنه لم يعِد صياغتَهُما، وإنما أحالَ على كتابه العظيم «تاريخ الإسلام» ليؤخذا منه ويُضمّا إلى «السِّيَر»، فقد جاء في طُرَّة المجلد الثالث من نسخة أحمد الثالث الأولى تعليق بخط الذهبي كُتِب على الجهة

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٢ / الترجمة: ١١ (طبعة مؤسسة الرسالة المحققة).

(٢) البداية لابن كثير: ١٤/١٨٧، والسلوك للمقريزي: ٢/٥٠٤، والدرر لابن حجر: ٢/٣٣٦ وغيرها.

(٣) انظر وصف النسخ في مقدمة هذا الجزء الأول من السير. وقد أشار ناسخ المجلد السابع عشر من النسخة المصورة في المجمع العلمي العربي بدمشق إلى أن نسخته تتكون من عشرين مجلداً.

اليسرى منها نصه: «في المجلد الأول والثاني سِير النبي ﷺ والخلفاء الأربعة تكْتب من تارِيخ الإسلام». ويُـلاحظ أن الذهبـي قد أشار فـي حاشية الورقة (٩٨) من المجلد الثاني من تاريخ الإسلام ـ وهو المجلد الذي يبدأ بالسيرة النبوية ـ وعند الفصل الخاص بمعجزاته ﷺ إلى مكونات «السيرة النبوية» بقوله: «من شاء من الإخوان أن يُفرِدَ الترجمةَ النبوية، فليكتُبْ إذا وصل إلى هنا جميعَ ما تقدَّم من كتابنا في السِّفر الأول بلا بُدَّ، فليفعل، فإن ذلك حسن، ثم يكتُب بعد ذلك «فصل في معجزاته» إلى آخر الترجمة النبوية وهذا يعني أن «السيرة النبوية» التي أرادها الذهبي تشمَلُ جميع المجلد الأول وهو المجلد الخاص بالمغازي ـ ثم جميع «الترجمة النبوية» وهي المئة والثلاثون ورقة من المجلد الثاني الذي بخطه. وهذا ـ في رأينا ـ هو المجلد الأول من «سير أعلام النبلاء». أما سِيرُ الخلفاء الأربعة فهي التي تستغرق بقية المجلد الثاني ـ من نسخة المؤلف التي بخطه ـ وتتضمن الأوراق: ١٣١ ـ ٢٤١ ، وقسماً من المجلد الثالث ـ من نسخة المؤلف ـ وهذا هو المجلد الثاني من «السير» في رأينا.

والظاهر أن ابن طوغان صاحب النسخة لم يقم باستنساخ المجلدين: الأول والثاني، من «تارِيخ الإسلام» كما طلب المؤلف، فظنَّ كاتبُ الوقفية على المدرسة المحمودية أن هذين المجلدين مفقودان، فتابعه الناسُ على هذا الوهم.

وكان من المظنون أن المجلد الثالث عشر[1] من نسخة ابن طوغان ـ وهو

---

(١) كان هذا المجلد هو حصتي من تحقيق الكتاب، وقد حققته بمشاركة زميلي السيد محيي هلال السرحان.

المجلد الذي يبتدىء بترجمة المحدث الكبير أبي طاهر السِّلَفِي المتوفى سنة ٥٧٦ هـ، وينتهي بترجمة السلطان الملك المنصور نور الدين علي ابن السلطان الملك المعز أيبك التركماني الصالحي المعزول من السلطنة سنة سبع وخمسين وست مئة، والذي تأخرت وفاتُه إلى حدود سنة سبع مئة ـ أقول: كان مِن المظنون أن هٰذا هو المجلدُ الأخير من الكتاب، لكنني أعتقِدُ ـ بل أكاد أجزم ـ أن هناك مجلداً آخر يُتمم الكتاب هو المجلد الرابع عشر، وهو المجلد الذي ظنه الدكتور الفاضل صلاح الدين المنجد ذيلاً لسير أعلام النبلاء وتابعه الناسُ عليه، وإليك آيات ذلك ودلالاته:

١ ـ من المعلوم أن الذهبي ألف «سير أعلام النبلاء» بعد تأليف «تاريخ الإسلام» وتابع فيه النطاق الزمني للكتاب المذكور، والذي نعرفه أن «تاريخ الإسلام» يمتدُّ من أول الهجرة النبوية إلى آخر سنة (٧٠٠ هـ)، بينما تُبَيِّن دراستنا لتراجم الطبقة الخامسة والثلاثين ـ وهي آخر المجلد الثالث عشر ـ أن أصحابها توفوا في المدة المحصورة بين السنوات ٦٥١ ـ ٦٦٠ هـ، فأين هي تراجم مَن توفِّي بين ٦٦١ ـ ٧٠٠ هـ؟ وهي مدة طويلة عاصر المؤلف كثيراً من أحداثها واتصل بالعديد من المترجمين فيها، وكان الكثير منهم شيوخَه، والباقون من شيوخ شيوخه، وفيهم أعلام الدُّنيا من مثل أبي شامة، وابن الساعي، والنووي، وفخر الدين ابن البخاري، وابن الظاهري ومئات غيرهم بحيث لا يُعقل أن يتركهم الذهبي ولا يُترجم لهم، وقد ترجم في كتابه هذا لمن هم أدنى منهم بكثير، فهذه المدة المذكورة البالغة قرابة الأربعين سنة تحتمِلُ من غير شك أن تُكوِّن المجلد الرابع عشر من «السير».

٢ ـ ولكن كيف ظنَّ الفضلاءُ أن هذا هو المجلد الأخير من «السير» وكيف ذكروا أن تراجمه تصل إلى سنة ٧٠٠ هـ؟

والذي عندي أن الذي أوقع الناس[1] في هذه المَزْلقة أمران: أولهما عدم دراسة المجلد الثالث عشر دراسة جيدة والنظر إلى المترجمين فيه نظرة فاحِصة مُنقِّبَة.

وثانيهما: هو ترجمة السلطان الملك المنصور نور الدين علي ابن السلطان الملك المعز أيبك التركماني الذي ذكر المؤلف الذهبي أنه تأخر إلى قريب سنة (٧٠٠) هـ، لكن الدارسين لم ينتبهوا إلى أن الذهبي، إنما ذكره بسبب توليه الحكم بعد مقتل والده المعز أيبك سنة ٦٥٥هـ، وأنه لم يبق في السلطنة غير سنتين ونصف إذ عزل في أواخر سنة ٦٥٧ هـ حينما تولى سيف الدين قُطُز السلطنة، فالذي ذكره الذهبي عن بقائه فيما بعد إنما هو من باب الاستطراد لا غير، وقد كان من منهج الذهبي في هذا الكتاب أن يجمع الأقرباء في مكان واحد كما سيأتي بيانه لاحقاً.

٣ ـ قلنا إن الذهبيَّ ألَّف كتابَه هذا في أربعة عشر مجلداً، وطلب من النُّساخ أن يستخرِجُوا المجلدين الأول والثاني من «تاريخ الإسلام» وهما اللذان يتضمنان السيرة النبوية، وسير الخلفاء الأربعة، كما هو مثبت بخطه في طرة المجلد الثالث من الكتاب. وقد نصَّت وقفيةُ الكتاب على المدرسة المحمودية بالقاهرة ـ وهي الوقفية المثبت نصُّها على جميع المجلدات ـ أن الموقوف منه اثنا عشر مجلداً، وقد جاء في نص الوقفية المدونة على المجلد الثالث، وهو أول المجلدات التي وصلت إلينا ـ ما نصه:

«وقف وحبس وسبَّل المقر الأشرف العالي الجمالي محمود أستادار

---

(١) أول من قال بذلك هو الدكتور الفاضل صلاح الدين المنجد، وتابعتُه في وهمه أنا في كتابي «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام: ١٧٠ من طبعة القاهرة» وعذري أنني كنت آنذاك معنياً «بتاريخ الاسلام»، وكان كلامي على السير عارضاً، أما هو فقد كان من المفروض أنه خبر الكتاب وسبر غوره.

العالية الملكي الظاهري . . . جميع **هذا المجلد وما بعده من المجلدات إلى آخر الكتاب، وعدة ذلك اثنا عشر مجلداً متوالية من هذا المجلد إلى آخر الرابع عشر** . . . » .

فانظر إلى قوله «**إلى آخر الكتاب**» وقوله «**إلى آخر الرابع عشر**» . والواضح البَيّن أن الوقفية لم تشر إلى أن المجلد الرابع عشر هو ذيل سير أعلام النبلاء كما ظن الفاضل الدكتور صلاح الدين المنجد .

٤ ـ وقد جرت عادة النسّاخ، أو المؤلفين، أو كليهما على الإشارة والنص على انتهاء الكتاب، إلا أننا حينما نقرأ آخر المجلد الثالث عشر لا نجد أية إشارة من المؤلف، أو الناسخ إلى انتهاء الكتاب، وقد وجدت الذهبي ـ رحمه الله ـ ينص دائماً عند انتهاء كتبه، فلماذا يشذ في هذا الكتاب!؟ أما الناسخ فإن عباراته التي استعملها في نهاية المجلد الثالث عشر لا تنبىء بأي حال على أن هذا هو آخر الكتاب، وهي لا تختلِف عن ما جاء في بقية المجلدات[1] .

ثالثاً ـ ترتيب الكتاب :

نظم الذهبيُّ كتابَ «السير» على الطبقات، فجعله في أربعين طبقة تقريباً، وآخر ما في المجلد الثالث عشر من نسخة ابن طوغان هي آخر الطبقة

---

(١) وفي خزانة كتب خليل الله المدراسي بحيدر آباد مجلد صورته بعثة معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ووضعته في فهرس (التاريخ) من فهارسها (رقم ١١٠٠جـ٢، قسم ٣ ص ١٨٣)، قالوا: «مجلد فيه من سنة ٥٥٠ ـ سنة ٧٤٠ ويبدأ بترجمة أبي البركات هبة الله بن ملكا البغدادي، وينتهي بآخر الكتاب وبآخر المجلد فهرست تفصيلي لجميع تراجم الكتاب من أوله لآخره حسب ترتيب الطبقات من وضع الذهبي نفسه ينقص قليلا». وهذا الوصف يثير كثيرا من الإرباك إذ كيف يتصور أن مجلداً واحداً يحوي كل هذه الفترة الزمنية، ثم ان الكتاب غير مرتب على السنين حتى يقال من سنة كذا إلى سنة كذا. ولم استطع الوقوف عليه في الوقت الحاضر فلا أتمكن من الحكم عليه.

الخامسة والثلاثين ولا أستبعِدُ أن يتضمَّنَ المجلدُ الرابع عشر خمس طبقات إذا قايسنا ذلك ببقية المجلدات .

وقد استعمل المؤلفون المُسلمون هذا الأسلوبَ في عرض التراجم منذ فترة مبكِّرة من تاريخ الحركة التأليفية، وهو ـ فيما يرى روزنتال ـ تقسيمٌ إسلامي أصيل قد يبدو أقدم تقسيم زمني وُجِدَ في التفكير التاريخي الاسلامي، ولم يكن نتيجة مؤثرات خارجية، بل هو نتيجة طبيعية لفكرة: صحابة الرسول ﷺ، فالتابعون... الخ[١]، ومما يؤيد هذا حديثٌ أورده البخاري ونصه: «خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[٢]

وقد أشار العيني في شرحه إلى أن خير القرون الصحابة ثم التابعون ثم أتباع التابعين[٣]. وهذا المفهوم يظهر واضحاً في كتب الإمام ابن حِبّان البُسْتِي المتوفى سنة ٣٥٤ هـ حيث قَسَّم الرُّواة في كتابيه «الثِّقات» و«مشاهير علماء الامصار» إلى ثلاث طبقات هم: الصحابة، والتابعون، وأتباع التابعين، فصارت الطبقة هنا تعني الجيل .

وقد حاول بعض العلماء أن يجعل للطبقة تحديداً زمنياً واضحاً، فجعلها بعضهم عشرين سنة[٤]، وجعلها آخرون أربعين سنة[٥]، وهلم جراً.

---

(١) علم التاريخ عند المسلمين: ١٣٣ ـ ١٣٤ .

(٢) الصحيح ٥/٢ ـ ٣ (ط. الشعب) باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، وهو من حديث عمران ابن حصين .

(٣) عمدة القاري: ١٦/ ١٧٠ .

(٤) انظر «طبق» من لسان العرب.

(٥) استناداً إلى حديث « أمتي على خمس طبقات كل طبقة أربعون عاماً» .
(سنن ابن ماجة: ٢/ ١٣٤٩) ولا يصح، بل أورده ابن الجوزي في «الموضوعات».

لكن الدراسات الحديثة[١] أظهرت أن كثيراً من المؤلفين المتقدمين كابن سعد، وخليفة بن خياط، ومسلم بن الحجاج وغيرهم لم يستعملوا «الطبقة» باعتبارها وحدة زمنية ثابتة، كما لم يستعملوها بمعنى «الجيل» أيضاً ففي الوقت الذي عدَّ فيه خليفة بن خياط الصحابة طبقة واحدة عدّهم ابن سعد عدة طبقات استناداً إلى سابقتهم في الإسلام. أما طبقات التابعين ومَن بعدهم، فقائم عند خليفة وابن سعد على اعتبار اللقيا بين الصحابة والتابعين، فكبارُ التابعين هم الذين روَوْا عن كبار الصحابة ذوي السابقة والفضل، وهم الطبقة الأولى من التابعين، أما التابعون الذين روَوْا عن صِغار الصحابة ولم يلتقُوا بكبارهم لعدم لحاقهم بهم، فيُكونون طبقة ثالثة أو رابعة، وكذلك فإن مَن روى عن سعيد بن المسيب مثلاً وغيرهم من كبار التابعين فإنهم يكونون الطبقة الأولى من أتباع التابعين.

رابعاً ـ مفهوم الطبقة في «السير» وغيره من مؤلفات الذهبي

نَظَّم الإمام الذهبيُّ مجموعةً من كتبه على الطبقات إضافة إلى «السير» منها: «تذكرة الحفاظ»[٢]، و«معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار[٣]»، و«المعين في طبقات المحدثين»[٤]» و«المجرد في أسماء رجال كتاب سنن الإمام أبي عبد الله بن ماجة سوى من أُخرج له منهم في أحد

---

(١) أنظر دراسة صديقنا العزيز العالم الفاضل الدكتور أكرم العمري لأسس تنظيم طبقات خليفة وابن سعد في كتابه الماتع «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» ص: ١٨٤ فما بعد (الطبعة الثانية).

(٢) مطبوع منتشر مشهور.

(٣) نشرته دار الكتب الحديثة بالقاهرة سنة ١٩٦٩ باعتناء رجل جاهل يدعى سيد جاد الحق، وهي نشرة رديئة جداً يكثر فيها التصحيف والتحريف والسقط وعندي منه نسخة مصورة نفيسة.

(٤) عندي من الكتاب نسخة مصورة عن فيض الله.

الصحيحين[١]، و«طبقات الشيوخ»[٢]، وقد وصلت إلينا جميع هذه الكتب خلا الكتاب الأخير. وتشير دراستنا لهذه الكتب أن الذهبي لم يراع ايجاد تقسيم واحد في عدد الطبقات بين هذه الكتب، ولا راعى التناسق في عدد المترجمين بين طبقة وأخرى في الكتاب الواحد، كما لم يلتزم بوحدة زمنية ثابتة للطبقة في جميع كتبه فيما عدا «تاريخ الإسلام» الذي لا يدخل في هذا التنظيم كما سيأتي بيانه.

١ ـ **عدد الطبقات**: فقد قسم الذهبي كتابه «تذكرة الحفاظ» على إحدى وعشرين طبقة[٣]، وقسم «معرفة القراء» على سبع عشرة طبقة، بينما جعل «سير أعلام النبلاء» في أربعين طبقة تقريباً مع أن الكتب الثلاثة المذكورة تناولت نطاقاً زمنياً واحداً يمتدُّ من الصحابة إلى عصره الذي عاش فيه.

٢ ـ **عدد المترجمين**: ونجد اختلافاً كبيراً جداً في أعداد المذكورين في الطبقات في الكتاب الواحد، ففي «تذكرة الحفاظ» مثلاً نجد أن أعداد المترجمين في الإحدى والعشرين طبقة تتضمن الأعداد الآتية حسب تسلل الطبقات: ٢٣ ، ٤٢ ، ٣٠ ، ٥٨ ، ٧٨ ، ٨١ ، ١٠٦ ، ١٣٠ ، ١٠٦ ، ١١٧ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٧٤ ، ٣١ ، ٤٦ ، ١٨ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ١٢ ، ١٠ ، ٨ ، وهكذا نجدها تتراوح بين ثمانية أشخاص ومئة وسبعة عشر شخصاً. وهذا الذي ذكرته عن « التذكرة » ينطبق على « السير » أيضاً فإن عدد تراجم الطبقة الثلاثين مثلاً بلغ (٧٧) ترجمة بينما بلغ عدد تراجم الطبقة التي تليها (١٣٠) ترجمة ، وهلم جراً.

---

(١) عندي منه نسخة مصورة عن الظاهرية.

(٢) ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ: ٨٧٦/٣ ولا أعرف له نسخة.

(٣) وقال في الطبقة الثالثة عشرة : « وقد سميت منهم بضعة وسبعين إماماً وقسمت الطبقة طبقتين أولاهما ثمانية وأربعون والثانية خمسة وعشرون نفساً » (٣ /٩٩٧)

٣ ـ الوحدة الزمنية : ولم يُراع الذهبيُّ وحدةً زمنية ثابتة في كتبه التي نظمها على الطبقات ، وهو بذلك لم يدخل سني وفيات المترجمين باعتباره بشكل دقيق حيث نجدها متداخلة بين طبقة وأخرى من جهة ، كما نلاحظ في الوقت نفسه تبايناً كبيراً جداً في المدة الزمنية التي تستغرقها كل طبقة من الطبقات .

ففي « تذكرة الحفاظ » مثلاً نجد أن وفيات المترجمين في الطبقة الأولى تمتد من سنة ١٣هـ ـ وهي سنة وفاة الصديق ـ إلى سنة ٩٣هـ وهي السنة التي تُوفي فيها أنسُ بن مالك ، وهذا يعني أن مدتها ثمانون سنة .

أما التابعون فقد جعلهم في « التذكرة » ثلاث طبقات : كبار التابعين وتمتد وفيات أصحابها من سنة ٦٢ هـ وهي سنة وفاة علقمة بن قيس النَّخَعي ـ إلى سنة ١٠٧ هـ وهي سنة وفاة رجاء العطاردي في ترجيح الذهبي ، فتكون مدتها (٤٥) سنة . ثم الطبقة الوسطى منهم وتمتد وفيات المترجمين فيها من سنة٩٣هـ إلى سنة ١١٧هـ ، فتكون مدتها (٢٤) سنة . ثم طبقة ثالثة من التابعين تمتد وفيات أصحابها من سنة١١٣هـ إلى سنة ١٥١ ، فمدتها (٣٨) سنة .أما الطبقة الخامسة فتمتد من ١٤٤هـ إلى سنة ١٨٠هـ ، فهي (٣٦) سنة وهلم جراً . وهذا الذي ذكرته عن التباين في مدد الطبقات الأولى من « التذكرة » ينطبق على الطبقات المتأخرة أيضاً ، فالطبقة العشرون تمتد من سنة ٦٦٧ إلى سنة ٧٠٨ ، فتكون مدتها (٤١) سنة أما الحادية والعشرون ـ وهي آخر الطبقات ـ فتمتد من سنة٦٧٢هـ إلى سنة ٧٤٢هـ سنة وفاة الحافظ المزي ـ فتكون مدتها (٧٠) سنة .

وهذا الذي أبنته من الخلف في مدة الطبقات في « التذكرة » والتباين الشديد نجده أيضاً في « سير أعلام النبلاء » ، فقد بلغت مدة الطبقة الثلاثين

من السير (١٩) سنة تمتد من سنة ٥٦٨ هـ ـ سنة وفاة خوارزمشاه ـ إلى سنة ٥٨٧ هـ ـ سنة وفاة ابن مغاور الشاطبي ـ وامتدت وفيات المترجمين في الطبقة الحادية والثلاثين من سنة ٥٧٥ هـ ـ سنة وفاة ابن عَيّاد الأندلسي ـ إلى سنة ٦٠١ هـ ـ وهي سنة وفاة الأرتاحي ، فتكون مدتها (٢٦) سنة . أما الطبقة الخامسة والثلاثون فلم تتجاوز تسع سنوات حيث أن جميع وفيات المذكورين فيها تمتد من سنة ٦٥١ إلى سنة ٦٦٠ [١]

أما كتابه « المعين في طبقات المحدثين » فقد جعل الذهبي الطبقات الأولى فيه تتخذ أسماء المشهورين فيها نحو قوله مثلاً « طبقة الزهري وقتادة » [٢] ، و « طبقة الأعمش وأبي حنيفة [٣] » و « طبقة ابن المديني وأحمد [٤] » ونحو ذلك . ثم غير هذه الطريقة حينما وصل إلى مطلع القرن الثالث الهجري ، فصار يستعملُ السنواتِ التقريبية في الطبقة نحو قوله : « الطبقة الذين بقوا بعد الثلاث مئة وإلى حدود العشرين والثلاث مئة [٥] » و « طبقة من الثلاثين وإلى ما بعد الخمسين وخمس مئة [٦] » ، وهلم جراً . وقد تبين لنا من دراسة هذه الوحدات الزمنية التي ذكرها أن الطبقة قد تكون ـ في هذا الكتاب ـ في حدود عشرين سنة [٧] ، أو خمس وعشرين [٨] ، أو

---

(١) استثنينا من ذلك ما ذكره الذهبي من تأخر وفاة المنصور ابن المعز أيبك إلى سنة (٧٠٠) تقريباً وقد بينا أنه إنما ذكره بسبب توليه السلطنة بين ٦٥٥ ـ ٦٥٧ حسب (نسختي المصورة) .

(٢) المعين ، الورقة : ٧

(٣) نفسه ، الورقة : ٨

(٤) نفسه ، الورقة : ١٤

(٥) نفسه ، الورقة : ١٩

(٦) نفسه ، الورقة : ٣٢

(٧) نفسه ، الورقة : ٢١ ، ٣٢

(٨) نفسه ، الورقة ٢٢ ، ٢٤

ثلاثين سنة[١]) .

أما كتابه « المجرد في أسماء رجال كتاب سنن الإمام أبي عبد الله بن ماجة » فقد جعله في ثماني طبقات اتخذت كل طبقة أسماء أعلام فيما عدا طبقة الصحابة [٢] ، فالطبقات السبع الباقية هي : طبقة زمن الأعمش وابن عون [٣] ، وطبقة الزهري وأيوب [٤] ، وطبقة ابن المسيب ومسروق [٥] ، وطبقة الحسن وعطاء [٦] ، وطبقة عفان وعبد الرزاق [٧] ، وطبقة علي ابن المديني وأحمد بن حنبل [٨] ، وطبقة البخاري ومن تبقى [٩] ، ويُلاحظ أن هذه الطبقات لم تُراع التناسق الزمني أيضاً .

ولكن الذهبي جعل الطبقة عشر سنوات في كتابه العظيم « تاريخ الإسلام » فتألف كتابُه من سبعين طبقة ، فهل يعني هذا أنه وضع تحديداً زمنياً واضحاً للطبقة مخالفاً طريقته في كتبه الأخرى ؟ علماً أن عمله هذا لم يسبقْه فيه أحد فيما نعلم . وقد أدى عملُ الذهبي هذا إلى دفع بعض الباحثين المعنيين بعلم التاريخ إلى القول : بأنه خالف الأقدمين ، بل خالف نهجه هو في كتبه الأخرى [١٠]. على أن دراستنا الموسعة لكتاب « تاريخ الإسلام » قد أبانت أنه لم يقصد بالطبقة هنا غير « العقد » ، وهو مفهوم يدل على وحدة

---

(١) نفسه ، الورقة : ٢٠ ، ٢١

(٢) المجرد ، الورقة : ١ ـ ٦

(٣) المجرد ، الورقة : ٨ ـ ١٢

(٤) المجرد ، الورقة : ٨ ـ ١٢

(٥) نفسه، الورقة : ١٢ ـ ١٣

(٦) نفسه ، الورقة : ١٣ ـ ١٤

(٧) نفسه ، الورقة : ١٤ ـ ١٥

(٨) نفسه ، الورقة : ١٥ ـ ١٦

(٩) نفسه ، الورقة ١٦ ـ ٢٠

(١٠) انظر : روزنثال : علم التاريخ : ١٢١ ، والعمري : بحوث : ١٩١ .

زمنية محددة قدرُها عشر سنوات ، وأنه إنما استخدم هذا المفهوم لحاجات تنظيمية صِرفة جاءت في الأغلب مِن عدم توافر تواريخ وفيات المترجمين بصورة كاملة ، وكثرة الاختلاف فيها لا سيما في المئات الثلاث الأولى . وقد أبانت دراستي أن هذا التنظيم لا علاقة له بأدب الطبقات بل من الأفضل أن يربط بأدب التنظيم على السنين [١] .

مِن كُلِّ الذي مرَّ يتضح أن الذهبي استعمل الطبقة للدلالة على القوم المتشابهين من حيث اللقاءُ أي : في الشيوخ الذين أخذوا عنهم ، ثم تقاربهم في السن من حيثُ المولد والوفاة تقارباً لا يتناقضُ مع اللقيا ، وهو أمر يُتيح تفاوتاً في وفيات المترجمين من جهة ، وتفاوتاً في عدد الطبقات أيضاً .

ولكن كيف نفسِّرُ هذا الاختلاف الكبير في تقسيم الطبقات عند مؤلف واحد مثل الذهبي . بحيث جعل « معرفة القراء » في سبع عشرة طبقة . بينما قسم « السِّيَر » إلى أربعين طبقة تقريباً ؟

وجواب ذلك فيما نرى يعتمِدُ بالدرجة الأولى على نوعية المذكورين في الكتاب الواحد ، فإن كتاباً مثل « التذكرة » ليس فيه غيرُ كبار الحفاظ من الممكن أن يُنظم بطبقات أقل من غيره نظراً لنوعية المذكورين فيه ، وكلهم أو معظمُهم من ذوي الإسناد العالي ؛ بحيث تتباعد المدة الزمنية بينَ طبقة وأخرى ، فيقِلُّ عدد الطبقات ، وهو أمر لا يناقض مبدأ اللقيا .

أما « السير » فنوعية المترجمين فيه تشملُ كل رجال « التذكرة » تقريباً مضافاً إليهم مَن هم أقلُّ منهم مرتبة بحيث يضطر إلى زيادة عدد الطبقات . وطبيعي أنه ليس من المفروض أن يكون كلُّ أحد من طبقة ما قد التقى

---

(١) انظر تفاصيل موسعة في كتابي : الذهبي ومنهجه : ٢٨٢ ـ ٣٠٢ .

بجميع رجال الطبقة السابقة مع إمكان التقائهم .

ومن أجل توضيح هذا الذي ذكرتُه عن نوعية المُترجَمين أُشير إلى أنه من الممكن نَظْم جميع الرواة من الصحابة في طبقة واحدة ، ولكن من الممكن تقسيم الصحابة إلى أكثر من طبقة حسب الرواية أيضاً ، لأن الصحابي قد يروي عن النبي ﷺ ، وقد يروي عن الصحابي أيضاً . ومن الممكن إذا ذكرنا كبارَ التابعين أن نجعلهم طبقة واحدة ، ولكن التوسع في ذكر التابعين يقضي ـ من أجل الدقة ـ تقسيمَهم الى أكثر من طبقة ، فكبارُ التابعين إنما هم الذين رَوَوْا عن كبار الصحابة ، وصغار التابعين هم الذين رَوَوْا عن صغار الصحابة ، لعدم لحاقهم بكبار الصحابة ، فضلاً عن أن بعض التابعين لم يروِ عن غير التابعين ، وهو أمر يعرفه أهلُ العناية بهذا الفن الجليل . وعليه فإن الذهبي لو أراد مثلاً أن يُؤلِّف كتاباً في جميع القراء وليس في « الكبار » منهم لاضطره الأمر إلى زيادة عدد الطبقات ، وهلم جراً . وبهذا يتضح أن كل مترجم إنما تتحدد طبقته حسب الكتاب المذكور فيه وأننا لا يمكن أن نجد توزيعاً موحداً للمترجَمين في جميع كتب الذهبي المرتبة على الطبقات فلا نستطيع القول : إن فلاناً من أهل الطبقة الفلانية عند الذهبي ، بل يَصِحُّ القول : إنه من أهل الطبقة الفلانية في الكتاب الفلاني . فإذا كان الأمرُ كذلك ، فمن البداهة أن لا نجد تقسيماً موحداً للطبقات عند المؤلفين المسلمين ، فمكحول ـ مثلاً ـ في الطبقة الثالثة من أهل الشام عند ابن سعد [١] ، بينما هو في الطبقة الثانية عند خليفة [٢] ، وفي الطبقة الرابعة عند الذهبي في « التذكرة » [٣] ، وهو من أهل الطبقة الخامسة عند ابن حجر في

---

(١) الطبقات : ٧ / ٤٥٣

(٢) طبقات خليفة : ٣١٠ (ط. العمري)

(٣) التذكرة : ١ /١٠٧

« التقريب » [١] .

لقد اخترع المحدثون التنظيمَ على الطبقات لخدمة دراسة الحديث النبوي الشريف ومعرفة إسناد الحديث ونقده ، فهو الذي يُؤدي إلى معرفة فيما إذا كان الإسناد متصلاً ، أو ما في السند من إرسال [٢] أو انقطاع [٣] أو عضل [٤] أو تدليس [٥] ، أو اتفاق في الأسماء مع اختلاف في الطبقة [٦] . وكان نظامُ الطبقات على غاية من الأهمية في العصور الأولى التي لم يعتن المؤلفون فيها بضبط مواليد الرواة ووفياتهم إنما كانت تُحدد طبقاتهم بمعرفة شيوخهم والرواة عنهم .

على أن من أكبر عيوب التنظيم على الطبقات صعوبةَ العثور على الترجمة لغير المتمرسين بهذا الفن تمرساً جيداً ، فضلاً عن عدم وجود تقسيم موحد للطبقة عند المؤلفين . وحينما توفرت للمؤلفين مادة كافية لضبط تاريخ المواليد والوفيات ازداد عددُ المؤلفين الذين ينظِّمون كتبهم الرجالية على الوفيات ، أو على حروف المعجم . وقد كان من جملة انتقادات أبي الحجاج المِزِّي للحافظ عبد الغني المقدسي في تنظيمه لكتابه « الكمال في أسماء الرجال » أنه أفرد تراجم الصحابة عن بقية التراجم المذكورة في كتابه ، قال : « وقد كان صاحب الكتاب رحمه الله ابتدأ بذكر الصحابة ، أولاً الرجال منهم والنساء على حدة ، ثم ذكر مَن بعدهم على حدة ، فرأينا ذكر الجميع

---

(١) التقريب : ٢ /٢٧٣ .

(٢) المُرْسَل : ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ .

(٣) المُنْقَطِع : أن يسقط من السند رجل ليس بصحابي .

(٤) المعضل : ما سقط من إسناده اثنان أو أكثر على التوالي .

(٥) المدلِّس : هو الذي يروي عمن لقيه أحاديث لم يسمعها منه ، أو عمن عاصره ولم يلقه مُوهماً أنه سمعه منه .

(٦) وذلك كثير فيُعرف الشخص من طبقته وشيوخه .

على نسق واحد أولى ، لأن الصحابي ربما روى عن صحابي آخر عن النبي ﷺ فيظنه من لا خبرة له تابعياً فيطلبه في أسماء التابعين فلا يجده ، وربما روى التابعي حديثاً مرسلاً عن النبي ﷺ ، فيظنُّه من لا خِبرة له صحابياً فيطلبه في أسماء الصحابة فلا يجده ، وربما تكرر ذكرُ الصحابي في أسماء الصحابة وفيمن بعدهم ، وربما ذكر الصحابي الراوي عن غير النبيِّ ﷺ في غير الصحابة ، وربما ذكر التابعي المرسِل عن النبي ﷺ في الصحابة ، فإذا ذكر الجميع على نسق واحدٍ ، زال ذلك المحذورُ ، وذكر في ترجمة كل إنسان منهم ما يكشِفُ عن حاله إن كان صحابياً أو غير صحابي [١] » ، لذلك رتب المزي الرجال في كتابه على حروف المعجم وصعد في الترتيب إلى آبائهم وأجدادهم ، ثم رتب النساء على ذلك النسق أيضاً . [٢]

وفائدة التنظيم على الطبقات إنما تظهرُ في العصور الإسلامية الأولى كما ذكرت ، وكلما مضى الزمن بالكتاب صرنا لا نشعرُ بوجود الطبقة شعوراً واضحاً ، لذلك وجدنا في « سير أعلام النبلاء » نوعاً من التسلسل الزمني في الأقسام التي تلت تلك الأعصر الأولى ، فضلاً عن وجود عدد ليس بالقليل من التراجم التي لا علاقة لأصحابها بالرواية أو العلم فضلاً عن اللقيا ، مثل الملوك والوزراء والخلفاء والسلاطين والأطباء والشعراء ونحوهم ، ولكن مفهوم الذهبي للتاريخ ، وتكوينَه الفكري المتصل بالحديث والمحدثين جعله يتمسَّكُ بهذا التنظيم إلى آخر الكتاب بالرغم من عدم جدواه في القرون المتأخرة ودخول غير أهل الرواية في الكتاب .

---

(١) انظر المجلد الأول من تهذيب الكمال بتحقيقنا (منشورات مؤسسة الرسالة) .

(٢) وقد وجدنا العلماء المتأخرين يعنون بإعادة تنظيم كتب الطبقات على حروف المعجم كما فعل نور الدين الهيثمي في إعادة ترتيب « ثقات » العجلي و « ثقات » ابن حبان ، وغيره .

إن نظرة واحدة للتراجم المذكورة في المجلد الثالث عشر مثلاً تُشير إلى نوع من التسلسل في ذكر المترجمين حسب وفياتهم ، وإن لم يكن ذلك بالدقة التي رتبت فيها الكتب المؤلفة على السنين .

وقد وجدنا الذهبي في « السير » كثيراً ما يجمع تراجم الأقرباء في مكان واحد ، ولا سيما الإخوة والآباء والأبناء ، وهو بعمله هذا إنما راعى الوحدة التاريخية ، لكنه في الوقت نفسه كان على حساب « الطبقة » والزمان . فحينما ترجم الذهبي لعاقل بن البكير ـ أحد شهداء بدر ـ أتبعه بتراجم إخوته الثلاثة : خالد بن البكير الذي استشهد يوم الرجيع سنة أربع ، وإياس بن البكير المتوفى سنة ٣٤هـ ،وعامر الذي استشهد يوم اليمامة . وحينما ترجم لأبي جندل بن سهيل ترجم بعد ذلك لأخيه عبد الله بن سهيل ، ثم لأبيهما سهيل بن عمرو ، وحينما ترجم لأبي الحارث نوفل بن الحارث ، ابن عم رسول الله ﷺ ، ترجم أيضاً لابنه الحارث بن نوفل ، ثم لابن ابنه : عبد الله ابن الحارث بن نوفل ، ثم لابن ابن ابنه : عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل ، وأتبعهم بعد ذلك بأخويه : سعيد بن الحارث وأبي سفيان بن الحارث ، ثم ولد الأخير جعفر بن أبي سفيان بن الحارث .

وهذا الذي ذكرته عن الجمع بين الأقرباء وتجاوز الطبقة منهج سار عليه الذهبي في جميع الكتاب ، وإن لم يلتزمْ به دائماً ، وقد وجدناه في الأقسام الأخيرة من كتابه يتبع هذا النهج ، ففي الطبقة الثلاثين ترجم لأبي العلاء الهمذاني المتوفى سنة ٥٦٩ هـ ،ثم أتبعه بابنه محمد بن الحسن المتوفى سنة ٦٠٥ وهو من أهل الطبقة التي بعدها . وترجم لكمال الدين ابن الشهرزوري المتوفى سنة٥٧٢ هـ ذكر والدهالملقب بالمرتضى المتوفىسنة٥١١هـ وهو من أهل طبقة سابقة . وترجم في الطبقة الثلاثين لقوام الدين أبي المحامد حَمّاد

ابن إبراهيم الصفّاري المتوفى سنة ٥٧٦هـ،ثم ذكر والده ركن الدين الذي بقي إلى سنة ٥٣٢هـ،كما ذكر جده إسماعيل بن إسحاق الذي بقي إلى حدود سنة ٥٠٠هـ. وترجم لأبي المواهب ابن صَصْرى المتوفى سنة٥٨٦هـ، وأتبعه بترجمة أبيه أبي البركات ابن صصرى المتوفى سنة٥٧٣هـ ثم ترجمة جده محفوظ المتوفى سنة ٥٤٥هـ. وحينما ترجم للسلطان الهُمام صلاح الدين يوسف المتوفى سنة٥٨٩هـ ترجم معه لأبنائه : العزيز المتوفى سنة٥٩٥هـ، والظاهر المتوفى سنة ٦١٣هـ، والأفضل المتوفى سنة ٦٢٢هـ وهلم جراً

خامساً ــ طبيعة تراجم «السير» وأسس انتقائها:

عرفنا من دراستنا لسيرة الذهبي أنه كان عالماً، واسع الاطلاع، غزير المعارف ولا سيما في التراجم، وهو الحقل الذي ألف فيه مجموعة من الكتب وبرع فيه البراعة التي جعلت العلماء يجمعون على أنه «مؤرخ الإسلام»، وألف كتابه العظيم «تاريخ الإسلام» الذي احتوى على قرابة أربعين ألف ترجمة، وبذلك كانت لديه حصيلة ضخمة من التراجم كان عليه أن ينتقي منها ما يراه مناسباً لكتابه «السير»، فهل كانت لديه خطة معينة سار عليها في ذلك؟

والجواب: ان دراستَنا للكتاب تُبين أنه سار وفق خطة مرسومة في الانتقاء، سواء أكان ذلك في انتقاء التراجم أم فـي انتقاء المادة المذكورة في كل ترجمة، وقد انطلق في كل ذلك مِن ميزانه الذي وزن به المترجم من جهة، والأخبار التي تجمعت لديه عنه من جهة أخرى، وهو في كُل ذلك إنما يَصْدر عن مفهومه المعيَّن لفائدة كتاب من مثل «السير». ولعلنا نستطيع فيما يأتي أن نتبين أسس انتقاء التراجم:

١ ــ العَلَميَّة:

كان الذهبي قد أورد في «تاريخ الإسلام» جميع المشاهير والأعلام، ولم

يورد المغمورين والمجهولين، بعُرف أهل الفن في كل عصر لا بعُرفنا نحن؛ إذ لا ريبَ في أن هناك آلافاً من التراجم التي ذكرها لم يسمع بها كثيرٌ من المتخصصين في عصرنا. أما في «السير» فإنه اقتصر فيه على ذكر «الأَعلام»، وأسقط المشهورين. وقد استعمل الذهبي لفظ «الأعلام»[1] ليدل على المشهورين جداً بعُرفه هو لا بعرف غيره، ذلك أن مفهوم «العَلَم» يختلف عند مؤلف وآخر استناداً إلى عمق ثقافته ونظرته إلى البراعة في علم من العلوم، أو فن من الفنون، أو عمـــل من الأعمال، أو أي شيء آخر، لذلك وجدنا أن سعة ثقافة الذهبي، وعظيم اطلاعه، وكثرة معاناته ودُرْبته بهذا الفن قد أدت إلى توسيع هذا المفهوم بحيث صرنا نجد تراجم في «السير» مما لا نجده في كتب تناولت المشهورين، مثل «المنتظم» لابن الجوزي، و«الكامل» لابن الأثير، و«البداية» لابن كثير، و«عقد الجمان» لبدر الدين العيني، وغيرها.

٢ ــ الشمول النَّوعي:

ولم يقتصر الذهبي في «السِّيَر» على نوع معين من «الأَعلام» بل تنوعت تراجمه فشملت كثيراً من فئات الناس، من الخلفاء، والملوك، والأمراء والسلاطين، والوزراء، والنقباء، والقضاة، والقراء، والمحدثين، والفقهاء، والأدباء، واللغويين، والنحاة، والشعراء، وأرباب الملل والنحل والمتكلمين والفلاسفة، ومجموعة من المعنيين بالعلوم الصرفة.

ومع أن المؤلف قصد أن يكون «السِّيَر» شاملاً لجميع «أعلام» الناس، إلا أننا وجدناه يُؤثر المحدثين على غيرهم، لذلك جاءت الغالبية العظمى من

---

(١) كانت تراجم الأعلام في تاريخ الإسلام أوسع من تراجم المشهورين، وقد أشار الذهبي في تراجمهم من هذا التاريخ بلفظة «أحد الأعلام» انظر على سبيل المثال الأعلام في الجزء الخامس من تاريخ الإسلام، ص: ٤٤، ٦٨، ٦٩، ٨٩، ٩٨، ١١٦، ١٢١، ١٢٨، ١٣٦، ١٥٢، ١٥٥، ١٧٩، ١٨٤، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٥٧ ... الخ.

المترجمين من أهل العناية بالحديث النبوي الشريف رواية ودراية، وهي ـ فيما نرى ـ ظاهرة طبيعية لِما عرفنا من تربية الذهبي ونشأته الحديثية، وحبه لرواية الحديث وشغفِه به، ذلك الشغف العظيم الذي ملك عليه قلبَه، فهو من صنفهم واسعُ المعرفة بهم، عظيمُ الإكبار لهم، شديدُ الكلف بهم، فضلاً عن أن المحدثين هم من أكثر الفئات التي عُنيت بالرواية نظراً للأهمية البالغة التي يحتلها الحديث الشريف في الحياة الإسلامية، ولذلك فإن دراسةَ أحوال نقلة الحديث وبيان مواليدهم ووفياتهم وآراءِ العلماء فيهم وشيوخهم والرواة عنهم ونحو ذلك، من الأمور التي تقوم عليها دراسة الأسانيد، ثم معرفة صحيح الحديث من سقيمه.

٣ ـ الشمول المكاني:

وقد عمل المؤلف أن يكون كتابه شاملاً لتراجم الأعلام من كافة أنحاء العالم الإسلامي من الأندلس غرباً إلى أقصى المشرق، وهو شمول قَلَّ وجودُه في كثير من الكتب العامة التي تناولت تراجم المسلمين، إذ كثيراً ما كانت مثل تلك الكتب تُعنى بايراد تراجم أعلام بلدها أو منطقتها، فابن الجوزي في «المنتظم» مثلاً عني بتراجم البغداديين عناية فاقت غيرَهم من علماء وأعلام البلدان الأخرى مع أنه أراد لكتابه أن يكون عاماً شاملاً، ولم يُعن كثيرٌ من المؤلفين المشارقة الذين ألفوا في التراجم العامة بتراجم المغاربة والأندلسيين[1]، كما لم يُعن كثير من المؤلفين المغاربة والأندلسيين بتراجم المشارقة عنايتهم بتراجم أهل بلدهم، بينما نجد نوعاً جيداً من التوازن

---

(١) ألف زكي الدين المنذري «التكملة لوفيات النقلة» ليكون كتاباً عاماً في «النقلة» لكل العالم الإسلامي، لكننا وجدناه يقصر تقصيراً كبيراً في تراجم الأندلسيين والمغاربة (انظر كتابنا: المنذري وكتابه التكملة: ٢٣٨ فما بعد ـ النجف ١٩٦٨).

في كتاب «السِّيَر» يَقِلُّ نظيره في الكتب التي من بابته، وهو منهج سار عليه الذهبي في كثير من كتبه ولا سيما في كتابه الكبير «تاريخ الإسلام»، مما يشير إلى شُمول نظرته، واتساع اطلاعه على المؤلفات في هذا الفن في كل منطقة، من مناطق العالم الإسلامي وصلته بها.

٤ ــ التوازن الزماني:

حاول الذهبي في هذا الكتاب أن يُوازِنَ في عدد الأعلام الذين يذكرهم على امتداد المدة الزمنية الطويلة التي استغرقها الكتاب والبالغة سبعة قرون، فلم نجد عنده تفضيلاً لعصر على آخر في هذا المجال. ومع أننا نجد تفاوتاً في عدد المترجَمين بين طبقة وأخرى، لكننا لو نظمنا الكتاب على وفيات المترجمين ونظرنا الى عدد المذكورين في كل سنة لوجدنا نوعاً من التناسق في عدد المذكورين في كل سنة. نعم، قد نجد كثيراً من السنوات مما يخرج عن هذا القول لكن هذا لا يُناقض المسارَ العام الذي أشرنا إليه، بسبب وفاة عدد من الأعلام في بعض هذه السنوات لِعوامل كثيرة منها الأوبئة والحروب وغيرها.

٥ ــ طول التراجم وقصرها:

وجد الذهبي، بسبب سعة اطلاعه وتمكنه العظيم في الرجال، مادة وفيرة احتوتها مئاتُ الموارد التراجمية، يساعده على ذلك سعة النطاق الزماني لكتابه الذي يمتد من أول تاريخ الإسلام حتى نهاية المئة السابعة، والنطاق المكاني الذي يشمل العالم الإسلامي كله. وقد رأينا قبل قليل كيف استطاع أن يُحدد نوعيةَ المترجمين باختيار الأعلام منهم، إلا أن ما يبدو أكثر أهمية هو أن هؤلاء الأعلام تتوفر عنهم عند مثل هذا المؤلِف الواسع الاطلاع كميةً

عظيمة من المادة التاريخية التي لا بد أن ينتقيَ مَنها ما يتفق وخطته في صياغة الترجمة من أجل أن لا يتضخم الكتاب أزيد من هذا التضخم الكبير الذي قَدَّره له.

من هذا الذي ذكرتُ اجتهد الذهبيُّ أن يُقدم ترجمة كاملة ومختصرة في الوقت نفسه لا تُؤثر فيها كمية المعلومات التي تتوافر لديه، فتخرجه عن خطته العامة. وقد تمكن الذهبيُّ أن يتخلص من مثل تلك المادة الضخمة التي تحصلت لديه عن بعض كبار الأعلام بإحالة القارىء إلى مصادر أوسع تناولت ذلك العَلَم بتفصيل أكثـر ممـا ذكره هو في بعض جوانب الترجمة، نحو قوله في ترجمة عكرمة بن أبي جهل: «استوعب أخباره أبو القاسم بن عساكر»، وقوله في ترجمة يزيد بن أبي سفيان: «له ترجمة طويلة في تاريخ الحافظ أبي القاسم»، وقوله في ترجمة بلال بن رباح: «ومناقبه جمة استوفاها الحافظ ابن عساكر»، وقوله في ترجمة الكمال ابن الأنباري بعد أن ذكر عدداً من تصانيفه: «وسرد له ابن النجار تصانيف جمة»، والأمثلة كثيرة.

ومع هذا الذي ذكرت فإن طولَ التراجم وقِصرَها في «السِّيَر» من الأمور الواضحة لمطالع الكتاب، فقد نجد ترجمة لا تزيد على بضعة أسطر، بينما نَجِدُ ترجمة أخرى قد تبلغ صفحات عديدة. وقد انتقده تلميذه التاج السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ على خطته في تطويل التراجم وتقصيرها في كتبه التاريخية وعدَّ ذلك من باب التعصب والهوى العقائدي[1]. إلا أن دراساتنا لهذه المسألة توضح أن السبكي قد بالغ في نقده بسببٍ من تعصبه الشديد للأشاعرة، وتبين لنا أن الذهبي راعى في أكثر الأحايين قيمةَ الإنسان وشهرته بين أهل علمه، أو مكانته بين الذين هم من بابته سواء أكان متفقاً معه في

(١) انظر الطبقات الكبرى: ٢ / ٢٣ ـ ٢٤.

العقيدة أم مخالفاً، فنراه مثلاً يُطوِّل في تراجم الشعراء البارزين، أو كبار النحويين، أو أعلام الصوفية، أو كبار الخلفاء والملوك والسلاطين، وقد ترجم للشهاب السُّهْرَوَرْدي المقتول سنة ٥٨٧ هـ ترجمة طويلة باعتباره «العلامة الفيلسوف السماوي المنطقي.. مـن كـان يتوقد ذكاءً، مع قوله «إنه قليل الدين» وأن مصنفاته «سائرها ليست من علوم الإسلام» وأن الذين أفتوا بقتله «أحسنوا وأصابوا»[١]، وترجم ترجمة حافلة لراشد الدين سنان صاحب الدعوة النِّزارية الذي كان في رأيه: «سخط وبلاء»[٢]، وأمثلة ذلك في «السِّيَر» كثيرة لا نرى كبير فائدة في إيراد المزيد منها. ومع أن الذهبـي كان عظيم الاهتمام بالمحدثين، مُكْبِراً لهم، شديد الكَلَف بهم، إلا أننا وجدناه يترجم لهم تراجم قصيرة عموماً إذا استثنينا بعضَ كبار أعلامهم مقارنةبكثير من التراجم الطويلة التي خَصَّ بها بعض الشعراء والصوفية والمتكلمين والفلاسفة.

على أن هذا الذي قلتُه لا يعني أنه لم يتأثر إطلاقاً بعقيدته وآرائه ونظرته إلى العلوم في فهم المترجمين وتطويل تراجمهم أو تقصيرها، فهذا أمر يجانب الطبيعة البشرية، وهو موجود عند جميع المؤرخين، لكننا نشير إلى محاولاته الجدية في الموازنة، وإلى أنه لم يفعل ذلك عن هوى وتقصد، إنما انطلق من تكوينه الفكري الذي كان يحدد أهمية «العَلَم» في خدمة الإسلام، أو الإضرار به، فكان ينطلق ليبين هذا أو ذاك فتطول التراجم.

إن تقدير الإمام الذهبي للعَلَم الذي يترجم له ويطول في ترجمته بسبب المكانة التي يحتلها هي التي دفعت به إلى تخصيص مجلد كامل للسيرة النبوية الشريفة، فسيرة سيدنا محمد ﷺ هي المثل الأعلى الذي يحتذيه

(١) سير أعلام النبلاء: ٢١ / الترجمة ٩٩ (بتحقيقنا).

(٢) السير: ٢١ / الترجمة: ٩٠.

المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها فضلاً عن الأحكام المستفادة منها. وهذا الأمر هو الذي أدى به إلى تخصيص مجلد كامل عن سير الخلفاء الأربعة: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ـ رضي الله تعالى عنهم ـ لما تُمثله من قدوة للمسلمين، ولما يُستفاد من دراستها في شتى مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية ولما تحتله من المكانة في بناء الإنسان المسلم.

سادساً ـ صياغة تراجم «السِّيَر» وعناصرها:

تختلف المادة الموجودة في ترجمة ما من تراجم «السِّيَر» عن الأخرى حسب طبيعة المترجَم له وقيمته العلمية أو الأدبية أو مكانته السياسية من جهة، وتتوحد في الأسس العامة لمكونات الترجمة من جهة أخرى. ولا نجد تناقضاً في ذلك، فالذهبي يُعْنَى في معظم التراجم بذكر اسم المترجم ونسبه ولقبه وكنيته ونسبته، ثم مولده أو ما يـدل على عمره[1]، ونشأته ودراسته وأخذه عن الشيوخ الذين التقى بهم وروى عنهم، وأفاد منهم، ثم تلامذته الذين أخذوا عنه وانتفعوا بعلمه، وتخرجوا به، وما خَلّف من آثار علمية أو أدبية أو اجتماعية، ويبين بعد ذلك منزلته العلمية وعقيدته من خلال أقاويل العلماء الثقات فيه جرحاً وتعديلاً ممن كان وثيق الصلة به، ثم غالباً ما ينهي الترجمة بتحديد تاريخ وفاة المترجَم ويدقق في ذلك تدقيقاً بارعاً. والمؤلف في الوقت نفسه يذكر في كل ترجمة أموراً متفرقة تتصل بطبيعتها، فهو يعنى مثلاً بايراد أعمال

---

(١) لقد اعتنى الذهبي بذكر الولادات جهد طاقته فذكرها دائماً حينما توفرت له لما لذلك من أهمية كبيرة في الاطمئنان على لقاء المترجم لمشايخه وسماعاته عليهم أو إجازاته منهم. وكان المحدثون يعنون بتتبع المواليد ويسألون الشيخ عن مولده قبل السماع منه أو الأخذ عنه، فإذا ما وجدوا له رواية قبل هذا التاريخ أو في سن لا تحتمل السماع حكموا بكذبه في هذه الرواية.

الخلفاء والملوك والأمراء والمتولين في تراجمهم، ويركز عنايته على ما قاموا به من نشر عدل أو بث ظلم او سفك دماء. وهو يعنى بايراد نماذج من شعر الشعراء ومختارات من نثر الأدباء، وأقوال للمتفلسفين وأرباب المقالات بما ينبىء عن حسن عقيدتهم أو سوئها ونحو ذلك .

والذهبي له أسلوبُه المتميِّز في صياغة التراجم، وأساليب عرضها يختلف عن الموارد التي ينقُل منها، وقد دفعه هذا الأمرُ في أغلب الأحيان إلى إعادة صياغة المادة التاريخية المنقولة عن المؤلفات السابقة بأسلوبه الخاص، ولم ير في ذلك ضيراً طالما قد توخى الدقة والأمانة في نقل معاني الأقوال، لاسيما تلك التي لا تؤثر في قيمتها إعادة الصياغة مثل تاريخ وفاة، أو ميلاد، أو قيام بعمل ما، أو اختصار في أسماء الشيوخ ونحو ذلك، وقد بلغ الامر به حداً أنه أعادَ تركيب الترجمة في كثير من المواضع التي اعتمد فيها مصدراً واحداً. ولكنه ألزم نفسه في الوقت نفسه بنقل النصوص بألفاظها في الحالات التي تستحِقُّ ذلك .وتتطلبها،مثل أقوال العلماء في الجرح والتعديل، ونصوص الكتب والتوقيعات التي أوردها في «السير»، والقطع النثرية، والقصائد الشعرية، والمناقشات بين العلماء، فضلا عن الروايات المسندة، ونصوص الأحاديث النبوية الشريفة.

أما اذا انتقى من النص أو لخَّصَه، فإنه يشير إلى ذلك للأمانة العلمية من جهة وبما يدفع عنه تهمة التلاعب به من جهة أخرى .

أما أسلوبُه الأدبي في عرض الترجمة، فقد تميز بالطراوة والحبك، ولم يُعن بالصَّنْعَة البيانية وتزويق الألفاظِ مثل غيره من معاصريه وتلامذته، كابن سيد الناس اليَعْمري وتاج الدين السُّبْكي وصلاح الدين الصَّفَدي وغيرهم. وهذا أمر طبيعي فيما نرى، لأن للكلمة مكانتَها عند الذهبي، وهو الناقِدُ الذي يختار

العبارة المناسبة للتعبير عما يُريد بدقة وأمانة، ويصِفُ المترجَم بالعبارة التي تزِنُه جرحاً أو تعديلاً، فهو أسلوبٌ علمي قبلَ كل شيء. ومن الواضح لكل ذي بصيرة أنه لا يُمكن وصف المترجَين بشكل متقن عند اتباع أسلوب الصنعة البلاغية الذي يتجلى فيه العناية بالأسلوب على حساب دقة المعاني ودلالات الألفاظ .

وقد عرفنا من سيرة الذهبي ومكانته العلمية أنه قد حَصَّل طرفاً صالحاً من العربية في نحوها وصرفها وآدابها، كما أنه عُني عناية كبيرة في مطلع حياته بالقراءآت التي تقومُ في أساسها على علم تام بالعربية، وقد تعاطى الشعر، فنظم اليسير منه، وأورد من شعر غيره جملة كبيرة في هذا الكتاب وغيره مِن كتبه. لكل ذلك أصبحت لغته قوية جداً بحيث يصعُب أن نجِدَ في كتابه لحناً أو غلطاً لغوياً، أو استعمالاً عامياً، فإذا كان النادرُ من ذلك، فإنه من سهو القلم، أو الذهول، أو بعض ما يغلط فيه الخواص، وليس ذاك بشيء. وقد أدت دراساتُه لعدد ضخم من المؤلفات التاريخية والأدبية والحديثية واشتهاره بقوة الحافظة الى وقوفه على أساليب عدد كبير من الكُتَّاب والمؤلِّفين على مدى عصور طويلة تنوَّعت أساليب الكتابة فيها، فأكسبه كل ذلك خبرة أدبية قوية، وملكة جيدة على التعبير.

إن معرفة اللغة العربية معرفة جيدة والتمتع بالأسلوب الرصين من العوامل المهمة التي تُخْرِج ترجمة جيدة يُنْتَفَعُ بها؛ والقول بأن المعْنِيَّ بعلم التراجم لا يحتاج كُلَّ هٰذه المعرفة قولٌ فاسد، وقد أشار شيخ الذهبي ورفيقه الحافظ أبو الحجاج المزي في نهاية تقديمه لكتابه العظيم «تهذيب الكمال» إلى هذه الضرورة فقال: «وينبغي للناظر في كتابنا هذا أن يكون قد حَصَّل طرفاً صالحاً

من علم العربية نحوها ولغتها وتصريفها، ومن علم الأصول والفروع، ومن علم الحديث والتواريخ وأيام الناس، فإنه إذا كان كذلك، كثر انتفاعه به وتمكن من معرفة صحيح الحديث وضعيفه وذلك خصوصية المحدث التي من نالها وقام بشرائطها ساد أهل زمانه في هٰذا العلم، وحُشِرَ يوم القيامة تحت اللواء المحمدي إن شاء الله تعالى[١].

سابعاً: المنهج النقدي:

كان الإمام الذهبي من المعنيين بالنقد كُلَّ العناية بحيث صار يحتلُّ مكاناً بارزاً في كتبه، وألف الكتبَ النافعة الخاصةَ به، ولذلك وجدناه عظيمَ الاهتمام به في كتبه، ومنها كتابه النفيس «سير أعلام النبلاء» مارسهُ في كل مادته، واعتبره جزءاً أساسياً من منهجه في تأليف الكتاب.

والذهبي إنما ينطلِقُ في هذه العناية وذاك الاهتمام من تكوينه الفكري المتصل بدراسة الحديث النبوي الشريف وروايته ودرايته، والذي يُؤكِّد ضرورة تبيين أحوال الرواة، ودرجة الوثوق بهم بتمييز الصادقين منهم عن الكاذبين، فسَحَبَهُ بعد ذلك على جميع كتابه، سواء أكان ذلك في تراجم المحدِّثين، أم في تراجم غيرهم وسواء أكانوا من المتقدمين، أم من المتأخرين. والحق أنَّ المحدثين اخترعوا مناهجَ للبحث العلمي تُعَدُّ مِن أرقى المناهج العلمية التي لم يعرفها الأوربيون إلا في عصور متأخرة جداً. وقد انتفع بها المؤلفون في الفنون والعلوم الأخرى، منهم: المؤرخون واللغويون والأدباء والفقهاء وغيرهم[٢].

---

(١) انظر مقدمة تهذيب الكمال، بتحقيقنا.

(٢) انظر ما كتبناه عن «أثر دراسة الحديث في تطور الفكر العربي» في كتاب «رحلة في الفكر والتراث» بغداد: ١٩٨٠.

وقد اعتنى الذهبيُّ في «السِّيَر» بكل أنواع النقد، فلم يقتصِرْ على مجال واحد من مجالاته، فقد عُني بنقد المترجَمين، وتبيان أحوالهم، وأصدر أحكاماً وتقويمات تاريخية، وانتقد الموارد التي نقل منها، ونبَّه إلى أوهام مؤلفيها، وبَرَع في إصدار الأحكام على الأحاديث إسناداً ومتناً، وسحَبَ ذلك على الروايات التاريخية .

١ ــ نقد المترجمين :

يقوم نقد المترجَم عند الذهبي عادة على إصدار حكم في الرجل وتبيان حاله جرحاً أو تعديلاً، ويكون ذلك في الأغلب بإيراد آراء الثقات المعاصرين فيه وأحكامهم عليه وانطباعاتهم الشخصية عنه مما تحصَّل لديهم نتيجة لصلتهم به، ومعرفتهم بعلمــه وسيرته. وفي مثـل هذه الحال قد يكتفي بآرائهم، أو يرد عليها، أو يُرجح رأياً منها، وتكون نتيجةُ التعديل أو التجريح إصدار أحكام بعبارات فنية لها دلالاتُها الدقيقة جداً نحو «ثقة»، و«صدوق»، و«صُويلح»، و«دجال»، و«متروك»، و«كذاب»، و«مجهول»، وما إلى ذلك مما فَصَّله في مقدمة كتابه النفيس «ميزان الاعتدال».

وكانت الغاية الأساسية مِن نشوء هذا النقد هو تبيانَ أحوال رجال الحديث لمعرفة صحيح الحديث من سقيمه، لكننا وجدنا الذهبي في الوقت نفسه يسحبُه على معظم المترجمين في كتابه هذا وغيره من الكتب وإن لم يكونوا من المحدثين، بل سَحَبه إلى مترجمين لا علاقة لهم بالرواية أياً كانت.

وقد أدى هذا الأمر إلى اعتراض بعض معاصريه عليه في عنايته الكبيرة باعتبار أن الدواعي التي دعت إلى قيام النقد عند المتقدمين هي الوصول إلى تصحيح الحديث النبوي الشريف، وأن الحديث قد استقر في الكتب الرئيسة

فما عادت هناك من حاجة إليه، وأن فائدته قد انقطعت منذ مطلع القرن الرابع الهجري[١]، كما أَخذَ عليه بعضُهم نقده لغير الرواة واعتبروا أن ذلك لا فائدة فيه وأنه محض غيبة[٢].

وقد أثارتَ هذه القضية نقاشاً بين العلماء فيما بعد، ولاحظنا أن العلماء المسلمين، ومنهم السخاوي، قد سوَّغوا استعمال النقد في غير مجال الرواة بالفائدة المتوخاة منه للنصيحة ودفع الضرر[٣]. لكننا لاحظنا في هذا التفسير سذاجة، وآية ذلك أنه قد يَصِحُّ في حالة نقد المعاصرين من غير الرواة، فكيف نفسِّر نقد الرواة المتأخرين، وكيف نفسر استمرار الذهبي وغيره في نقد السابقين وتأليف الكتب الخاصة بالجرح والتعديل إن كانوا يعتقدون بانقطاع الفائدة؟

الحق أن مثل هذا الأمر لا يفَسَّر بالسذاجة التي ناقشوها، فإن هناك عوامل أكثر عمقاً دفعت الإمام الذهبي إلى مثل هٰذه العناية لعل من أبرزها:

أ ــ استمرار العناية بالرواية في العصور التالية لظهور دواوين الإسلام في الحديث، وبعض المجاميع الحديثية الأخرى، بل ازدادوا عناية بها تقليداً للسابقين من جهة، وتديناً وحباً بالحديث من جهة أخرى، ولأنها صارت جزءاً من الحركة التعليمية والفكرية عند المسلمين من جهة ثالثة. وهذا يعني استمرار الإسناد ومن ثم ضرورة استمرار النقد في كل عصر لتبيان أحوال الرواة. ومع أن الإمام الذهبي ركز في كتابه «الميزان» على الرواة القدماء،

---

(١) ممن صرح بهذا أبو عمرو محمد بن عثمان الغرناطي المعروف بابن المرابط المتوفى سنة ٧٥٢ هـ (انظر الإعلان للسخاوي: ٤٦٠، ٤٧٠، ٤٧٤).

(٢) السبكي: طبقات الشافعية: ٢ / ١٤.

(٣) الإعلان: ٤٦١ ـ ٤٦٢.

واعتبر مطلع القرن الرابع الهجري هو الحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر، وأنه لو فَتَحَ على نفسه تناول المتأخرين لما سلم معه إلا القليل[١]، إلا أنه فتح هذا الباب في كتبه الأخرى ومنها «معجم الشيوخ» و«تاريخ الإسلام»، و«سير أعلام النبلاء» وغيرها.

ب ــ إن الذهبي ـ وهو الناقد العظيم ـ لم يتقبَّل آراء النقاد السابقين باعتبارها مسلمات لا يُمكن ردها أو الطعن فيها دائماً بالرغم من احترامه الشديد للثِّقات منهم، ومدحه الكثير لهم، وهو بهذا اعتبر باب الاجتهاد في النقد ما زال مفتوحاً، فعُنِيَ به كل هذه العناية، يدل على ذلك رده لآراء كثير من كبار النقاد وعدم قبولها مثل أحمد بن صالح المصري المتوفى سنة ٢٤٨ هـ، وأحمد بن عبد الله العِجلي المتوفى سنة ٢٦١ هـ، وإبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني السعدي المتوفى سنة ٢٥٩ هـ ، والبَرْذعي المتوفى سنة ٢٩٢ ، والنَّسائي المتوفى سنة ٣٠٣ هـ، والعُقَيْلي المتوفى سنة ٣٢٢ هـ، وابنِ عَدِي الجُرجاني المتوفى سنة٣٢٣ هـ،وابنِ حِبَّان البُسْتِي المتوفى سنة ٣٥٤ هـ، وأبي الفتح الأَزدي المتوفى سنة ٣٦٧ ، وابنِ مَنْدَة المتوفى سنة ٣٩٥ هـ، والخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ، وابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١ هـ ، وابنِ الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، وغيرهم مما يطولُ ذكرهم وتعدادهم.

جـ ــ إن النقد أصبح جزءاً من مفهومه التاريخي لذلك حاول تطبيقه في كل كتبه. وقد أخطأ كثير ممن فسَّر نقدَه لكبار العلمـاء من غير الـرواة، أو الملوك، أو أرباب الولايات أو نحوهم بأنه من صنف «نقد الرجال»، بل هو حكم تاريخي كانت الغايةُ منه تقويم المترجم.

---

(١) الميزان : ١ / ٤ .

والحق أن الذهبي لم ينظُرْ إلى أمثال هٰؤلاء بالمنظار الذي نظر به إلى الرواة وأشباههم في الأغلب، بل نظر إلى كل طائفة منهم بمنظار يختلِفُ عن الآخر، وهي مسألة قلما انتبه إليها الباحثون، فوقعوا بآفة التعميم، وخرجوا بما ظنوا أنه حقيقة، فذكروا أن المؤرخين المسلمين المتأثرين بالحديث الشريف وعلومه نظروا إلى جميع الناس بمنظار واحد هو منظار الحديث والمحدثين. وقد استطاع الذهبي في «السِّير» وغيره أن ينظر إلى كل طائفة منهم بمنظار آخر كوَّن في الأغلب صورة لجماع رأيه في المترجَم.

إن تعدد المناظير هذا جعل آراء الذهبي في المترجَمين تبدو لأول وهلة متناقضة مضطربة، نحو قوله في ترجمة صدقة بن الحسين الحداد المتوفى سنة ٥٧٣ هـ «العلامة . . . الفرضي المتكلم المتهم في دينه»[١]، فهو هنا قد فَرَّق بين علم الرجل ودِينه، وأعطى لكل ناحية تقويماً خاصاً. ومن ذلك قوله في ترجمة الشهاب السُّهْرَوردي المقتول سنة ٥٨٧ هـ: «العلامة الفيلسوف. . مَن كان يتوقد ذكاءً، إلا أنه قليل الدين» ثم عَلَّق الذهبي على افتاء علماء حلب بقتله، بقوله: «أحسنوا وأصابوا»، وأنه «كان أحمق طياشاً منحلاً»[٢]، ومثل هذا كثير.

وهذا الاختلاف في المناظير وتعددها عند الذهبي جعله يُراعي في كل طائفة صفات معينة بصرف النظر عن اتفاقه أو اختلافه معهم، فكان ينظر إلى الخلفاء والملوك والوزراء وأرباب الولايات مثلاً من زاوية الحزم والدهاء، والقوة والضعف، والسياسة، والظلم والعدل، وحب العلم والعلماء ونحوها،

---

(١) السير: ٢١ / الترجمة: ٢١.

(٢) السير: ٢١ / الترجمة: ٩٩.

مثل قوله في ترجمة قايماز مولى المستنجد «كان سمحاً كريماً. قليل الظلم»[١]، وقوله في ابن غانية: «الأمير المجاهد»[٢]، وقوله في مجد الدين ابن الصاحب: «وكان قد تمرد وسفك الدماء وسب الصحابة وعزم على قلب الدولة فقصمه الله»[٣]، وقوله في الملك المظفر تقي الدين عمر صاحب حماة: «كان بطلاً شجاعاً مقداماً جواداً مُمَدَّحاً له مواقف مشهودة مع عمه السلطان صلاح الدين»[٤]، وغير ذلك كثير[٥].

أما العلماء فكان يُراعي فيهم البراعة والمعرفة في العلم الذي تخصصوا فيه، ومن ذلك مثلاً الشعراء، فإنه نظر إلى إبداعهم وجودة شعرهم فقوَّمهم استناداً إلى ذلك[٦]. ثم كثيراً ما نجده يقوِّم بعض المترجمين بعد دراسة بعض كتبهم، ويُبين قيمتها العلمية بين الكتب التي من بابتها.

٢ ــ نقد الأحاديث والروايات:

أكثرَ الإمامُ الذهبيُّ من إيراد الأحاديث النبوية الشريفة في كتبه التاريخية وغيرها، ومنها كتابه «سير أعلام النبلاء». وقد عني دائماً بالتعليق على هذه الأحاديث من حيث الإسناد والمتن ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، قال تلميذه

---

(١) السير: ٢١ / الترجمة: ٢٠.

(٢) السير: ٢١ / الترجمة: ٢٣.

(٣) السير: ٢١ / الترجمة: ٧٩.

(٤) السير: ٢١ / الترجمة: ٩٧.

(٥) انظر مثلاً لا حصراً بعض تراجم المجلد الحادي والعشرين من السير: ١١، ١٨، ٢٥، ٨٠، ١٠٠، ١١٩... الخ.

(٦) انظر مثلاً: ٢١ / التراجم: ١٤، ٢٤، ٦٣، ٨٤، ٨٥، ١٠١، ١٠٢... الخ.

الصلاح الصفدي: «وأعجبني منه ما يُعانيه في تصانيفه من أنه لا يتعدى حديثاً يُورده حتى يُبين ما فيه من ضعف متن أو ظلام إسناد، أو طعن في رواته، وهذا لم أر غيره يُراعي هذه الفائدة فيما يورده»[١]. وقد انتقد الإمام الذهبي الحافظين: أبا نُعَيْم الأصبهاني والخطيبَ البغداديَّ، وذَنَّبهما بروايتهما الموضوعات في كتبهما وسكوتهما عنها[٢]. ثم وجدنا الذهبي بعد ذلك يسحب هذا النقد الحديثي ويُطبقه على الروايات التاريخية والأدبية ونحوها، وبذلك تحصلت في هذا الكتاب ثروة نقدية على غاية من الضخامة، يلمُسها كُلُّ من يُطالع الكتاب، أو يتصفحه لا سيما في مجلداته الأولى. وقد وجدنا الذهبي بعد ذلك لا يقتصِرُ على أسلوب واحد في النقد، بل يتوسل بكل ممكن يُوصله إلى الحقيقة، فنقد السند والمتن، واستعمل عقله في رد كثير من الروايات.

أ ــ نقد السند:

ويكون هذا النقد عادة بتضعيف السند بسبب الكلام في أحدٍ من رواته أو أكثر، أو تقويته استناداً إلى مقاييس المحدِّثين، ويحكم عليه وفقاً لذلك ويستعمل التعبيرات الفنية الدالة على قوة الإسناد أو تقويته نحو قوله[٣]: «إسناده صالح»، و«إسناده جيد»، و«رواته ثقات»، و«له عِلَّة غير مؤثرة»، أو العبارات الدالة على ضعف الإسناد أو تضعيفه نحو قوله: «إسناده ليس بقوي»، و«في إسناده لين»، و«فيه انقطاع»، و«إسناده ضعيف»، و«إسناده

---

(١) الوافي: ٢ / ١٦٣.

(٢) الميزان: ١ / ١١١.

(٣) أمثلة ذلك مبثوثة في جميع الكتاب ولم نر كثير فائدة في إيراد أماكن وجودها حيث يستطيع القارىء الوقوف على مئات من ذلك بمجرد تصفحه للكتاب.

واهٍ»، و«إسناده مظلم»، وهلم جراً. أو يبين سبب ضعف السند بتعيين أحد رواته أو ما يشبه ذلك نحو قوله في إسناد فيه داود بن عطاء «وداود ضعيف»[١]، وقوله عن سند فيه صُهيب مولى العباس: «وصهيب لا أعرفه»[٢]، وقوله: «الحسن مدلِّس لم يسمع من المغيرة»[٣].

ويؤدي هذا النقد إلى إصدار أحكام دقيقة تبين مرتبة الحديث يشير إليها الذهبي من مثل قوله: «صحيح»، أو «متفق عليه»، أو «هو في الصحيحين»، أو «صحيح غريب»، أو «حسن»، أو «غريب» أو «غريب جداً»، أو «منكر»، أو «موضوع» ونحو ذلك مما يعرفه أهل العناية بهذا الفن الجليل.

ومن أجل توثيق الأحاديث والروايات عُنِيَ الذهبيُّ بنقلِ الأسانيد التي وردت في المصادر التي نقلَ عنها، ولم يكتفِ بايراد المصدر حسب، وهي طريقة تعينه على تقديم المصادر الأصلية التي اعتمدها المصدر الذي ينقل منه وتتيح له، وللقارىء، الفرصة لتقويم الحديث أو الخبر استناداً إلى ذلك الإسناد، ولعل المثال الآتي يُوضِّح هذه المسألة، قال في ترجمة الزبير بن العوام[٤]: «وقال الزبير بن بكار: حدثني أبو غزية محمد بن موسى، حدثنا عبد الله بن مُصعب، عن هشام بن عُروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن جدتِها أسماء بنت أبي بكر، قال: . . .»، وقوله: «الدُّولابي في «الذُّرية الطاهرة»: حدثنا الدقيقي، حدثنا يزيد، سمعت شريكا، عن الأسود بن قيس. . .»، فهو كان يستطيع أن يكتفي بالقول «وقال الزبير بن بكار» أو «الدُّولابي في الذرية

---

(١) السير: ٢ / الترجمة: ١١.

(٢) نفسه.

(٣) السير: ١ / الترجمة: ٤ (بتحقيق العالم شعيب الأرناؤوط).

(٤) السير: ١ / الترجمة: ٣.

الطاهرة». وهذا منهج انتهجه في معظم أقسام كتابه وهو يدل على دقة ومنهج متميز وعقلية نقدية في غاية الرقي.

ثم وجدنا الذهبي بعد ذلك لا يكتفي بنقد السند في كثير من الأحاديث والروايات التي يُوردها ويُضعفها استناداً إلى ضعف في سندها، بل يُحاول جاهداً إيراد ما يقوي هذا التضعيف من الأدلة التاريخية التي تتوافر له، من ذلك مثلاً ما جاء في ترجمة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها[1]: «أبو الحسن المدائني، عن يزيد بن عياض، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: دخل عيينة بن حصن على رسول الله ﷺ، وعنده عائشة وذلك قبل أن يضرب الحجاب فقال: من هذه الحميراء يا رسول الله... الحديثَ» حيث علق الذهبي بقوله: «هذا حديث مرسل، ويزيد متروك، وما أسلم عيينة إلا بعد نزول الحجاب»، ثم أفاض في نقد الحديث وكان يكفيه بعض من هذا لرد الحديث.

ب ــ نقد المتن:

وهو الذي يقوم على نقد متنِ الرواية وتحليلها وعرضِها على الوقائع التي هي أقوى منها، ومعارضتها بها، ودراسة لغة الخبر وغيرها، واستخدام جميع الوسائل المُتاحة للناقد التي تُثبت دعواه. وقد عُني الإمامُ الذهبي في هذا النوع من النقد عناية بالغة في هذا الكتاب، فرد مئات الروايات وأبطلها بنقده المتين وأسلوبه العلمي المتزن الذي ينبىء عن غزارة علم ونَبالة قصد، وقدرة فائقة، وسعة اطلاع. فمن ذلك مثلاً تعليقه على الخبر الذي يشير إلى أن العباس بن عبد المطلب أسلم قبل بدر وأنه طلب القدوم إلى المدينة وأن

---

(١) السير: ٢ / الترجمة: ١٩.

الرسول ﷺ طلب منه البقاء فأقام بأمره، بقوله: «ولو جرى هذا لما طلب من العباس فداء يوم بدر»[١]. ومن ذلك حكاية عن عائشة: «فَخَرتُ بمال أبي في الجاهلية وكان ألف ألف أوقية... الحكايةَ»، قال: «وإسنادها فيه لين. واعتقد لفظة ألف الواحدة باطلة، فإنه يكون أربعين ألف درهم، وفي ذلك مفخر لرجل تاجر، وقد أنفق ماله في ذات الله. ولما هاجر كان قد بقي معه ستة آلاف درهم فأخذها صحبته، أما ألف ألف أوقية فلا تجتمع إلا لسلطان كبير»[٢]. ومثل هذا كثير في كتابه وهو أمر يدحض رأي من قال: إن المحدثين قصروا نقدَهم على إسناد الحديث ولم ينظُروا إلى متنه.

٣ ــ التعصب والإنصاف في النقد:

كان مِن منهج الذهبي نقلُ آراء الموافقين والمخالفين في المترجَم ليقدم صورة كاملة عنه، وهو طابع عام في كتابه تجده في كل ترجمةٍ من تراجمه، بينما اقتصر آخرون على إيراد المدائح في كتبهم مثل السبكي «ت ٧٧١ هـ» وغيره. كما أن الذهبي عُني بترجمة عددٍ كبير من المعاصرين له ولا سيما في معجمه الكبير، ومعجمه المختص بالمحدثين، ولا ريبَ أنه نقد بعضهم، فلم يُعجبهم ذلك، وتأذّىٰ البعضُ منهم، وغضبَ غضباً شديداً مثل شمس الدين محمد بن أحمد بن بصخان المقرىء المتوفى سنة ٧٤٣ هـ الذي ترجم له الذهبي، وأورد بعض ما فيه من القدح. فكتب ابنُ بصخان هذا بخط غليظ على الصفحة التي بخط الذهبي كلاماً أقذع فيه بحق الذهبي بحيث صار خطُّ الذهبي لا يُقرأ غالبه[٣].

---

(١) السير: ٢ / الترجمة: ١١.

(٢) السير: ٢ / الترجمة: ١٩.

(٣) السخاوي: «الإعلان» ص ٤٧٠، وانظر الذهبي: «معجم الشيوخ» م ٢ الورقة ٣٠ - ٣١.

وقد عرفنا من حياة الذهبي أنه رافق الحنابلة، وتأثَّر بشيخه ابن تيمية لا سيما في العقائد ، فكان شافعيَ الفروع، حنبليَّ الأُصول، ولذلك عُني عند النقد بإيراد العقائد على طريقةِ أهلِ الحديث، وعدَّها جزءاً منه كما بيَّنا قبل قليل. ووجدنا في البيئة الدمشقية في الوقت نفسه من يتعصب للأشاعرة غاية التعصب.

وبسبب العقائد انتُقِد الذهبيُّ من بعض معاصريه لا سيما تلميذه تاج الدين عبد الوهاب السبكي «٧٢٨ ـ ٧٧١ هـ »[١] في غير موضع من كتابه «طبقات الشافعية الكبرى»[٢] وفي كتابه الآخر «معيد النعم»[٣]، فقال في ترجمته من الطبقات: «وكان شيخنا ـ والحق أحقُّ ما قيل، والصدقُ أَولى ما آثره ذو السبيل ـ شديدَ الميل إلى آراء الحنابلة، كثيرَ الازدراء بأهل السنّة، الذين إذا حضروا كان أبو الحسن الأشعري فيهم مقدم القافلة، فلذلك لا يُنصفهم في التراجم، ولا يصفهم بخير إلا وقد رغم منه أنفُ الراغم. صَنَّف التاريخ الكبير، وما أَحْسَنَهُ لولا تعصبٌ فيه، وأكمله لولا نقصٌ فيه وأي نقص يعتريه»[٤] وقال في ترجمة أحمد بن صالح المصري من الطبقات أيضاً: «وأما تاريخ شيخنا الذهبي غفر الله له، فإنه على حُسنه وجمعه مشحونٌ بالتعصب المفرط لا واخذه الله، فلقد أكثر الوقيعةَ في أهل الدين أعني الفقراء الذين هم

---

(١) اتصل السبكي بالذهبي سنة ٧٣٩ هـ ولم يبلغ آنذاك اثني عشر عاماً، ولازمه، فكان يذهب إليه في كل يوم مرتين، وقد ترجم له الذهبي في «معجمه المختص» انظر مقدمة «طبقات الشافعية».

(٢) انظر مثلاً ٢ / ١٣ فما بعد، ٣ / ٢٩٩، ٣٥٢ ـ ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٤ / ٣٣، ١٣٣ ، ١٤٧ ، ٩ / ١٠٣ ـ ١٠٤ وغيرها.

(٣) «معيد النعم»، ص ٧٤ ، ٧٧.

(٤) ٢ / ٢٢.

صفوةُ الخلق، واستطال بلسانه على أئمة الشافعيين والحنفيين، ومال فأفرط على الأشاعرة، ومدح فزاد في المجسمة، هذا وهو الحافظ المِدْرَه، والإمامُ المبجل، فما ظنُّك بعوام المؤرخين»[١]. وذكر في موضع آخر أنه نقل من خط صلاح الدين خليل بن كيلكلدي العلائي» ٦٩٤ - ٧٦١ هـ»، وهو من تلاميذ الذهبي والمتصلين به[٢]، أنه قال ما نصه: «الشيخ الحافظ شمس الدين الذهبي لا أشكُّ في دينه وورعه وتحرِّيه فيما يقولهُ الناس، ولكنه غلب عليه مذهبُ الإثبات، ومنافرة التأويل، والغفلة عن التنزيه، حتى أثَّر ذلك في طبعه انحرافاً شديداً عن أهل التنزيه، وميلاً قوياً إلى أهل الإثبات، فإذا ترجم لواحدٍ منهم يُطنب في وصفه بجميع ما قيل فيه من المحاسن، ويُبالغ في وصفه، ويتغافلُ عن غلطاته ويتأوَّلُ له ما أمكن، وإذا ذكر أحداً من الطرف الآخر كإمام الحرمين والغزالي ونحوهما لا يُبالغ في وصفه، ويُكثِرُ من قولِ من طعنَ فيه، ويُعيد ذلك ويُبديه، ويعتقده ديناً، وهو لا يشعر، ويُعْرِضُ عن محاسنهم الطافحة، فلا يستوعِبُها، وإذا ظفر لأحدٍ منهم بغلطةٍ، ذكرها. وكذلك فِعْله في أهل عصرنا، إذا لم يقدر على أحدٍ منهم بتصريحٍ يقولُ في ترجمته: والله يُصلحه، ونحو ذلك وسببه المخالفةُ في العقائد»[٣]. ثم ذكر السبكيُّ أن الحال أزيدُ مما وصف العلائي، ثم قال: «والذي أدركنا عليه المشايخ النهيُ عن النظر في كلامه، وعدم اعتبار قوله، ولم يكن يستجرىء أن يظهر كتبه التاريخية إلا لمن يَغلِبُ على ظنه أنه لا ينقل عنه ما يُعاب عليه»[٤]

---

(١) ٩ / ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) ابن حجر: «الدرر» ٢ / ١٧٩ - ١٨٢.

(٣) «الطبقات» ٢ / ١٣.

(٤) نفسه ٢ / ١٣ - ١٤.

وبالغ السبكيُّ بعد ذلك، فقال: «إن الذهبي متقصد في ذلك، وأنه كان يغضبُ عند ترجمته لواحدٍ من علماء الحنيفية والمالكية والشافعيةَ غضباً شديداً، ثم يقرطم الكلام ويمزقه، ثم هو مع ذلك غير خبير بمدلولات الألفاظ كما ينبغي، فربما ذكر لفظةً من الذم لو عقل معناها، لما نطق بها»[١].

وقد أثارت انتقاداتُ السبكي هذه نقاشاً بين المؤرخين، فرد عليه السخاويُّ «ت ٩٠٢ -هـ» حيث اتهم السبكيَّ بالتعصب الزائد للأشاعرة، ونقل قول عز الدين الكناني «ت ٨١٩ هـ» في السبكي: «هو رجلٌ قليلُ الأدب، عديمُ الإنصاف، جاهلٌ بأهل السنّة ورُتبهم[٢].

وقال يوسفُ بن عبد الهادي «ت ٩٠٩ هـ» في معجم الشافعية: «وكلامه هذا في حق الذهبي غير مقبول فإن الذهبي .كان أجلَّ مِن أن يقول مالا حقيقة له. . . والإنكارُ عليه أشدُّ من الإنكار على الذهبي لا سيما وهو شيخهُ وأستاذُهُ فما كان ينبغي له أن يُفرط فيه هذا الإفراط[٣]».

والحق أن السبكيَّ أشعريٌّ جلدٌ متعصب غايةَ التعصب، ولا أدلَّ على ذلك من شتيمته المقذعة في حق الذهبي في ترجمة أبي الحسن الأشعري من الطبقات، فقد سفَّ بها إسفافاً كثيراً بسبب عدم قيام الذهبي بترجمته ترجمة طويلة في «تاريخ الإسلام» ولأنه اكتفىٰ بإحالة القارىء إلى كتاب «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر، فعدَّ ذلك نقيصةً كبيرةً في حقِّ الأشعري[٤]. وقد قرأ

---

(١) نفسه ٢ / ١٤.

(٢) «الإعلان» ص ٤٦٩ فما بعد.

(٣) «معجم الشافعية»، الورقة ٤٧ - ٤٨ (ظاهرية).

(٤) الذهبي: «تاريخ الإسلام»، الورقة ١٣٢ - ١٣٣ (أحمد الثالث ٢٩١٧ / ٩). وقد وصف الذهبيُّ الأشعريَّ بأحسن الأوصاف، وذكر تصانيفه: وقال «مَن نظر في هذه الكتب عرف محله، ومن أراد أن يتبحر في معرفة الأشعري، فليطالع كتاب تبيين كذب المفتري. . . .».

السخاويُّ بخطه تجاه ترجمة سلامة الصياد المنبِجي الزاهد ما نصه: «يا مسلم استحي من الله، كم تُجازف، وكم تضع من أهل السنّة الذين هم الأشعرية، ومتى كانت الحنابلة، وهل ارتفع للحنابلة قط رأس»[١].

ومع ذلك فـإن هذه القضيةَ جديرةٌ بالدرس لأنها توضِّحُ أهميةَ كتاب الذهبي من جهة، ومنهجه ومدىٰ عدالته في النقد والتحرِّي من جهة أخرىٰ.

ولقد أبانت دراستُنا لتاريخ الإسلام أن الذهبي قد وُفِّق إلى أنْ يكونَ مُنصِفاً إلى درجةٍ غيرِ قليلة في نقده لكثير من الناس، وما رأينا عنده تفريقاً كبيراً بين علماء المذاهب الأربعة، وما كان يرضىٰ الكلام بغير حقٍّ ولا حتى نقله في بعض الأحيان، قال في ترجمة الحسن بن زياد اللؤلؤي الفقيه الحنفي «قد ساق في ترجمة هذا أبو بكر الخطيب أشياء لا ينبغي لي ذكرها[٢]» وقال في ترجمة ابن الحريري الدمشقي الحنفي «ت ٧٢٨»: «قاضي القضاة علاَّمة المذهب ذو العلم والعمل[٣] وقوله في قاضي الحنفية شمس الدين الأذرعي «ت ٦٧٣»: «لم يخلف بعده مثله»[٤] وترجم لأبي جعفر الطحاوي ترجمةً رائقة، ودلل على سعة معرفته وفضله وعلمه الجم[٥] وقال في ترجمة عماد الدين الجابري الحنفي المتوفى سنة ٥٨٤هـ من «السِّيَر»: «شيخ الحنفية نعمان الزمان»[٦]، وقال في ترجمة المرغيناني الحنفي: «كان من أوعية العلم»[٧]

---

(١) «طبقات»، ٣ / ٣٥٢ ـ ٣٥٣.
(٢) الورقة ١٨ (أيا صوفيا ٣٠٠٧).
(٣) «مُعجم الشيوخ» م ٢ الورقة ٥١
(٤) الورقة ١٨ (أيا صوفيا ٣٠١٤).
(٥) الورقة ١١٤ (أحمد الثالث ٢٩١٧/٩).
(٦) سير أعلام النبلاء ٢١ / الترجمة : ٨٢.
(٧) (تفسه ٢١/ الترجمة ١١٥ وانظر أمثلة أخرى في التراجم: ٣، ٣٦، ١١٤ من المجلد المذكور.

وهذا هو منهجه في معظم الحنفية لم نره تكلم في أحدهم بسبب المذهب، لا من الشافعية ولا المالكية، ولا الحنفية.

ولو قال السبكيُّ: إنه كان يتعصَّبُ على الأشاعرة حسب، لوجد بعض الآذان الصاغية، ولبحث له المؤيدون عن بضعة نصوصٍ قد تُؤيد رأيه، علماً أني بحثتُ في «تاريخ الإسلام» «وسير أعلام النبلاء» وغيرهما فلم أستطع أن أحصل على مثل يَصْلُح أن يسمىٰ انتقاداً لأشعري. نعم قد نجد بعض تقصير في تراجم قسم من الأشاعرة. وفي هذا المجال صرتُ أشعرُ أن سبب قصر بعض تراجم الأشاعرة، قد جاء من عدم قيام الذهبي بنقل آراء المخالفين بتوسع حباً منه للعافية، كما في ترجمة أبي الحسن الأشعري الذي لم يأت الذهبي بكلمة نقد فيه مع أنَّ الأشعري قضى القسم الأكبر من حياته معتزلياً، ونحن نعرف موقف الذهبي من المعتزلة. والواقع أن الذهبي ما بخس فضلَ هذا الرجل إلى درجة أنه عدّه مجدداً في أصول الدين على رأس المئة الرابعة[١]

أما كلام الذهبي في الصوفية، فصحيحٌ ما قاله السبكي، ولكن في النادر منهم، وهذا رأيٌ ارتآه الذهبي، واعتقدَ فيه وآمنَ به؛ فقد ميَّز بين طائفتين منهم.

أولا هما: كانت متمسكةً بالدين القويم، متبعةً للسنة، احترمهم الذهبيُّ الاحترام كُلَّه، بل لبس هو خرقة التصوف من الشيخ ضياء الدين عيسى بن يحيى الأنصاري السبتي عند رحلته إلى مصر[٢]، وكان يعتقدُ ببعض كراماتِ كبارِ الزهاد، ويُعنىٰ بإيرادها في كتابه، بل يكثِرُ منها عادة[٣]، ويُورِدُ بعضَ

(١) تفسير للحديث الشريف «يبعث الله من يجدد... الحديث» وقد فسر الذهبي «من» لصيغة الجمع. انظر السبكي «طبقات»٣/٢٦.

(٢) تاريخ الإسلام، الورقة ١٢٦ (أيا صوفيا ٣٠١٢).

(٣) انظر تاريخ الإسلام مثلاً الورقة ٦، ١٨، ٢٠، ١٠٠، ١٧٥ (أحمد الثالث ٢٩١٧/٩).

أقوالهم وحكاياتهم في الزهد والمحبة فيه[١].

أما الثانية : فقد عدهم الذهبيُّ مارقين عن الدين، مشعوذين، بهم مسٌّ من الجنون، ومنهم الأحمدية[٢] أتباعُ الشيخ أحمد الرفاعي، والقلندرية[٣] وشيخُها جمال الدين محمد الساوجي فقد ذكر تُرَّهَاته وانغشاش الناس به، وبحاله الشيطاني[٤]، ووصف بعضَ أحوالهم في ترجمة يوسف القميني «ت ٦٥٧ هـ»فقال: «وكان يأوي إلى قمين حمام نور الدين، ولما توفي، شيَّعهُ خلقٌ لا يُحصونَ من العامة، وقد بصّرنا الله تعالى وله الحمد وعرَّفنا هذا النموذج... فقد عمَّ البلاءُ في الخلق بهذا الضرب... ومن هذه الأحوال الشيطانية التي تضل العامة: أكلُ الحيَّات ودخولُ النار، والمشي في الهواء ممن يتعانَىٰ المعاصي، ويُخل بالواجبات... وقد يجيءُ الجاهل، فيقول: اسكتْ، لا تتكلمْ في أولياء الله، ولم يشعر أنَّه هو الذي تكلَّم في أولياء الله ،وأهانهم إذْ أدخل فيهم هؤلاء الأوباش المجانين أولياء الشيطان[٥]».

ولم يكن الذهبيُّ متعصباً للحنابلة بالمعنى الذي صوَّره السبكي، فالرجلُ كان مُحدثاً يُحبُّ أهل الحديث، ويحترمهم، إلا أنَّ هذا لم يمنعه من تناول مساوىء بعضهم، فقد نَقَلَ عن الإمام ابن خُزيمةَ في ترجمة الطبري المؤرخ قوله: «ما أعلمُ على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير، ولقد ظلمته

---

(١) تاريخ الإسلام، مثلاً الورقة ١٥، ٢٠، ٢٦، ١٢٣، ١٥٥، ١٦٦، ١٥٤، ١٨٧، ٢٠٢، ٢١٥، ٢٣٧ (أحمد الثالث ٢٩١٧/٩) ، وسير أعلام النبلاء ، مثلاً : ٢١/ التراجم: ٨٩، ٩٣، ١٠٦، ١٣٢... الخ.

(٢) «معجم الشيوخ» م١ الورقة ٤٠ علماً بأنه ترجم في «السير» للرفاعي ترجمة رائعة ووصفه بأنه «الإمام القدوة العابد الزاهد شيخ العارفين» ٢١/ الترجمة ٢٦.

(٣) القلندرية: المحلقون أي الذي يحلقون رؤوسهم ولحاهم.

(٤) الورقة ١٠٤ (أيا صوفيا ٣٠١٢).

(٥) الورقة ١٧٤ (أيا صوفيا ٣٠١٣). وقمين الحمام: أتونه.

الحنابلة»، ثم قال الذهبي معقباً: «كان محمدُ بنُ جرير ممن لا تأخذُه في الله لومةُ لائم مع عظيم ما يلحقُه من الأذى والشناعات من جاهلٍ وحاسدٍ وملحد[١]». وقال في ترجمة عبد الساتر ابن عبد الحميد تقي الدين الحنبلي المتوفى سنة ٦٧٩ هـ: «ومهر في المذهب.. وقلَّ من سمع منه لأنه كانَ فيه زعارة، وكان فيه غلوٌّ في السنة، ومنابذةٌ للمتكلمين ومبالغةٌ في اتباع النصوص... وهو فكان حنبلياً خشناً متحرقاً على الأشعري... كثير الدعاوىٰ قليل العلم[٢]».

ومع ما كان للذهبي من إعجابٍ بشيخه ابن تيمية فإنه أخذ عليه «تغليظه وفظاظته وفجاجة عبارته وتوبيخه الأليم المبكي المنكي المثير النفوس[٣]» كما أخذ عليه «الكِبْر والعجب وفرط الغرام في رياسة المشيخة والازدراء بالكبار[٤]». وقد رأىٰ في بعض فتاويه انفراداً عن الأمة، قال: «وقد انفرد بفتاوَى نيل من عِرضه لأجلها، وهي مغمورةٌ في بحر علمه ـ فالله تعالى يسامحه ويرضىٰ عنه ـ فما رأيتُ مثله، وكلُّ أحدٍ من الأمة فيُؤخذ من قوله ويترك فكان ماذا[٥]؟».

وقد بلـغ حرص الذهبي في النقد وشدة تحريه أنه تكلَّم في ابنه أبي هريرة عبد الرحمن فقال: إنه حفظ القرآن، ثم تشاغل عنه حتى نسيه[٦].

ولستُ هنا في حال دفاعٍ عن الرجل فكتاباته خيرُ مُدافعٍ عنه، وهي

---

(١) الورقة ٤٥(أحمد الثالث ٢٩١٧/٩).
(٢) الورقة ٦٦(أيا صوفيا ٣٠١٤).
(٣) الورقة ٣٣٢ من النسخة السابقة.
(٤) «بيان زغل العلم» ص ١٧ ـ ١٨.
(٥) «تذكرة الحفاظ» ٤ / ١٤٩٧.
(٦) السخاوي: «الإعلان» ص ٤٨٨.

الحكم في تقويمه، ولكنني أقولُ: إنَّ تحقيقَ كثيرٍ من الإنصاف، وإن لم يكن كُلَّه، أمرٌ له قيمته العُظمى في كُلِّ عصر.

ثامناً ـ أهمية كتاب السير:

السير ليس مختصراً لتاريخ الإسلام:

ذكرنا عند الكلام على منهج «السير» أن الذهبي عُني بذكر «الأعلام» وأسقط المشهورين، ولكن هذا لا يعني أن المؤلف استلَّ جميعَ تراجم الأعلام من «تاريخ الإسلام» فذكرهم في هذا الكتاب وإن كان كل عَلَم مذكور في هذا الكتاب قد تناوله المؤلفُ في «تاريخ الإسلام» تقريباً، فقد وجدنا بعد دراستنا للكتابين جملة فروق أساسية بينهما، إضافة لما ذكرنا، من أبرزها:

١ ـ أن المؤلف كتب تراجم الصَّدر الأول من «السِّيَر» بشكل يختلف اختلافاً تاماً عما كتبه في «تاريخ الإسلام»، فمعظم تراجم الصدر الأول هذه تراجم حافلة لا يُمكن مقارنتُها مِنْ حيث غزارة الأخبار، وجودةُ التنظيم بمثيلاتها في «تاريخ الإسلام»، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً يلمُسها الباحث عند دراسته للكتابين المذكورين، واكتفي هنا بمثل واحد يدعم هذا الذي أذهب إليه: فقد ترجم الذهبي في «السِّير» لأزواج النبي ﷺ وبناته تراجم حافلة استغرقت عشرات الصفحات[١] مما لا نجد له مثيلاً من حيث غزارة المادة والسعة في تاريخه حيث لم يذكر عنهن هناك إلا النزر اليسير.

٢ ـ ألف الذهبي مجموعة كبيرة من السير الخاصة بالرجال البارزين في تاريخ الإسلام وأفردها بمؤلفات مستقلة[٢]، فلما ألف «سير أعلام النبلاء»

---

(١) أنظر المجلد الثاني من «السير» وقارن تاريخ الإسلام: ٢ / ٤١٤ ـ ٤١٩ (ط. القدسي الثانية).

(٢) أنظر كتابي: الذهبي ومنهجه: ٢٠٢ ـ ٢١١.

أدخل معظم هذه المادة الواسعة في الكتاب الجديد،وقد أشار تلميذه الصلاح الصفدي إلى هذا الأمر حينما قال: «وله في تراجم الأعيان لكل واحد مصنف قائم الذات. . . ولكنه أدخل الكل في تاريخ النبلاء»[1]، وهذه المادة لا نجد لها مثيلاً من حيث السعة والدِّقة في تاريخه الكبير، والتراجم الموجودة في «السير» تشهد بذلك مثل تراجم: أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وعائشة، وسعيد بن المسيب، وابن حزم، وغيرها.

٣ ـ وقد لاحظنا في الوقت نفسه أن إضافات الذهبي إلى تراجم «الأعلام» في الأقسام الوسطى والأخيرة من الكتاب قليلة عما ذكره في «تاريخ الإسلام» لكننا وجدنا أيضاً استدراكات وتصحيحات وتصويبات ونقدات، فضلاً عن إعادة صياغة الترجمة والانتقاء.

٤ ـ ووجدنا الذهبي يُضيف عناصرَ جديدة للترجمة في «السِّيَر» مما لم يذكره في «تاريخ الإسلام»، من ذلك مثلاً عنايته بذكر عدد الأحاديث التي رواها أصحاب الكتب المشهورة في الحديث للمترجم، كالصحيحين والسنن الأربع ومسند بقي بن مخلد وغيرها نحو قوله في ترجمة أبي عبيدة ابن الجراح: «له في صحيح مسلم حديث واحد، وله في جامع أبي عيسى حديث، وفي مسند بقي له خمسة عشر حديثاً»،وقوله في ترجمة سعد بن أبي وقاص: «وله في الصحيحين خمسة عشر حديثاً، وانفرد له البخاري بخمسة أحاديث، ومسلم بثمانية عشر حديثاً. . . وقع له في مسند بقي بن مَخْلَد مئتان وسبعون حديثاً»، وقوله في ترجمة عبد الله بن مسعود: «اتفقا له في الصحيحين على أربعة وستين، وانفرد له البخاري بإخراج أحد وعشرين

---

(١) الوافي: ٢ / ١٦٣.

حديثاً، ومسلم بإخراج خمسة وثلاثين حديثاً، وله عند بقي بالمكرر ثمان مئة وأربعون حديثاً»، وهلم جراً، وقلما ترك أحداً من رواة الحديث من غير الإشارة إلى ذلك، وهذه الإضافات، فضلاً عن عدم ورودها في «تاريخ الإسلام»، فإنها ثروة كبيرة مضافة يعرف حق قدرها الفضلاء المتخصصون، وهي تدل على اطلاع عظيم وتدقيق كبير[١].

٥ ـ يضاف إلى كل الذي ذكرتُ أن الذهبي قد ألف «السِّيَر» بعد «تاريخ الإسلام» بل بعد تأليف عدد من كتبه الأخرى، وهو أمر يُؤدي إلى ميزتين رئيستين: أولاهما الإضافات الجديدة وإعادة التنظيم، وثانيتهما تشير إلى أنه أعاد النظر في المادة المقدمة طيلة تلك المدة فذكرها بعد أن زادها تحقيقاً وتمحيصاً وأنها تمثل الشكل الذي ارتضاه في أواخر حياته العلمية الحافلة بجلائل المؤلفات.

أهميته في تاريخ الحركة الفكرية:

وكتاب «السِّير» من أضخم مؤلفات الإمام الذهبي بعد كتابه العظيم «تاريخ الإسلام»، وقد حصر مادة ضخمة في تراجم الأعلام لمدة امتدت قرابة السبع مئة سنة فضلاً عن التوازن في نطاقه المكاني الذي شمل جميع الرقعة الواسعة التي امتد إليها الإسلام من الأندلس غرباً إلى أقصى المشرق، وفي الشمول النوعي للمترجمين في كل ناحية من نواحي الحياة وعدم اقتصاره على فئة أو فئات معينة منهم، بحيث صار واحداً من الكتب التي يقل نظيرها ويعزُّ وجودها في تاريخ الحركة الفكرية العربية الإسلامية، ونتيجة لذلك

---

(١) أنظر أمثلة من ذلك في «السير»: ٢ / التراجم: ١، ٢، ٤، ١١، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧... إلخ.

أصبح الكتاب مصوراً لجوانب كثيرة من الحركة الفكرية وتطورها عبرَ سبع مئة سنة، لأن الإنسان هو العنصر الحاسم في هذه الحركة، وبه تتحدد مميزاتها وسماتها، ويؤثر تكوينه الفكري على تطورها سلباً أو إيجاباً.

أهميته في دارسة المجتمع:

ولما كان الكتاب قد اقتصر على التراجم، فإنه أشار إلى اتجاه الذهبي وجملة كبيرة من المؤرخين المسلمين نحو تخليد المبرزين في المجتمع، ولذا فهو في غاية الأهمية لدارسة أحوال المجتمع الإسلامي، ومنها الأصول الاجتماعية والاقتصادية لمن عرفوا في التاريخ الإسلامي باسم «العلماء». ودراسة مثل هذه الكتب تُشير إلى إنعدام الطبقية بين المتعلمين، وأن تقدير الإنسان إنما يكون وفق مقاييس راقية أبرزُها علمه ومعرفته ودرايتُه التي تجعله في مكانة بارزة بين الناس، وهي موازين على غاية من الرقي الإنساني. وقد جربنا المؤلف وهو يمدح فقيراً ويذم غنياً، ويثني على عبد أسود، ويتكلم في سيد كبير. وقد أبانت دراستنا لهذا الكتاب أن الغالبية العظمى من هؤلاء «العلماء» قد ظهرت من بين عوائل الحرفيين والمغمورين والمعدمين، تدل على ذلك انتساباتهم التي ذكرها المؤلف، وهو أمر أتاحه الإسلام لكل متعلم حينما جعل طلب العلم من الضرورات، وحض عليه في غير ما مناسبة، كما تميزت الدراساتُ بحرية التفكير والإبداع، وكانت متوفرةً لكل واحد يطلبها متى أراد ومن غير كلفة، لأنها كانت في الأغلب في بيوت الله، مِن مساجد وجوامع مما يستطيع كل مسلم دخولها، والإفادة من الدروس التي تُلقى فيها. نقول هذا في الوقت الذي اقتصرت فيه النواحي العلمية ومحتويات كتب التراجم عند كثير من الأمم ـ ومنهم الأوربيون ـ في هذه الأعصر على فئات معينة من الناس.

هذا التحقيق:

ومما يزيد في قيمة هذا الكتاب النفيس، ويُعلي مكانتَه بينَ الكتب أن الله سبحانه قد يَسَّر ظهورَهُ بهيئةٍ علميةٍ رائعة، وصِفَةٍ بارعة نافعة تَسُرُّ كُلَّ محب للتراث، حريص عليه.

وهذا المجهودُ العلمي الجليل في أَعْسر فَن من فنون التاريخ ـ وهو فن التراجم ـ لم يتحقق عبثاً؛ فقد هيأ الله جل جلالُه لتحقيقِ هذا الكتاب ونشره عواملَ النُجح كلها، إذ يَسَّرَ له ناشراً فاضلاً هو الأستاذ رضوان دعبول الذي وجَدَ نفسه بحقٍ صاحبَ رسالة في نشر العلمِ النافع من عيونِ التراث العربي الإسلامي. وقد وجدتُ الرجلَ يبذُلُ مالَه ويُسَخِّرُ كُل قدراته لهذا الغرض النبيل، ويركبُ الصعبَ والذلول، فيُقْدِمُ على مشروعٍ أقلُّ ما يُقال فيه: إنه أعجزَ جامعة الدول العربية التي أرادت نشرَ هذا الكتاب منذ ثلاثين عاماً ولم تخرج منه غيرَ نزر يسير شوهه التصحيف والتحريف وأقلَّ قيمته ونفعه كثرةُ السَّقْط حتى انعدمت فائدته أو كادت، فضلاً عن توقفها عن إتمامه، وعجزها فيه.

وحين أزمع هذا الفاضل على تحقيق «السِّيَر» وَفَر له سُبلَ التوفيق والنجاح على أحسن مَوْفِر بأن نَدَبَ إلى الاشتغال فيه عدداً من المحققين البارعين الكُفاة، أجزلَ لهم العطاءَ، وحفظ حقوقهم كافةً، وهيَّأ لهم مستلزمات التحقيق الدقيق: من نُسَخٍ موثَّقَةٍ، ومصادر مكدسة في متناول أيديهم، فضلاً عن بذل المال الوافر في الطباعة الأنيقة الدقيقة والورق الفاخر، والصناعة المتقنة.

ثم تَوَّجَ عَمَلَهُ، وركب جُدَّةً من الأمر بأن نَدبَ لمراجعة الكتاب والإشراف على تحقيقه، وإصلاح ما قد يطرأ عليه من الغلط عالماً بَرَعَ

أصحابَهُ في عِلْمه، متأبهاً عن الشُّهرة، قديراً على تذليل الصَّعب، فَطيناً لإيضاح المبهم، كَفِياً بتيسير العسير، هو الأستاذ المحدِّث الشيخ شعيب الأرنؤوط.

وقد عرفتُ لهذا العالم القدير فضلَهُ الكبير على هذا السِّفر النفيس آثَر ذي أثير حين آشترط أن يُقام التحقيقُ على أفضل قواعده، لأنه وصاحبَه، ليسا ممن يؤثرون العاجل ويَذَرون الآجل. وشاهدتُه وهو يُمسك أصلَ النسخة الخطية والمُحقِّقُ يقرأ عليه عمله وهو لايسهو ولا يغفُل لحظة يُبيِّن المبهَم، ويُوضح الخَفي، ويَصرِفُ الوقت الطويل الثمين في تدقيق لفظ، أو ضبط حركة، ويُعيد ذلك ويُبديه، ويعدُّه أمانةً وديانةً، يَشُدُّ به أزرَ المحققين، فضلاً عن قيامه بتخريج جميعِ الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب ـ وهي بليغة الكَثْرَة ـ وفقَ الأصول والقواعد المتبعة في علم المصطلح، وهو اليوم فارس هذا الميدان الخطير الذي ضرب آباطه ومغابِنه، واستشف بواطنه.

ولستُ هنا في حال ذكر ما عليه تحقيق الكتاب من تجود في الصنعة، وبراعة واتقان تمثلت في العناية الفائقة بتدقيق المقابلة، وتنظيم النص، ووضع النقط، والفواصل، والأقواس المتنوعة، وضبط كثير من الألفاظ التي يتعين ضبطُها، والإشارة إلى مناجم الكتاب بمقابلة نصوصه وأخباره على الموارد التي استقى منها المؤلف، وتخريج التراجم على أمهات الكتب المعنية بها، وتخريج الأحاديث والآثار وبيان درجتها من الصحة والسقم، وغيره مما يطول ذكره وتعداده، فإن العمل الذي بين يدي القارىء هو المُنبىء بكل ذلك ﴿وَقُلِ اعمَلوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُه والمُؤمنونَ وسَتُرَدُّونَ إلى عالِمِ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بما كُنتم تَعْمَلُونَ﴾ (التوبة: ١٠٥)

كتبه

الدكتور بشار عوّاد معروف